

تقاطع المستويات النظامية في بناء التراكيب عند الجرجاني

الدكتور عبد العليم بوفاتح

جامعة الأغواط - الجزائر

توطئة :

النظم هو توخي معاني النحو وأحكامه كما يقرر عبد القاهر الجرجاني . وجودة النظم هي مجيء الكلام على صورة تستهوي السامع وتؤثر فيه . فالنظم إذاً هو الكلام البليغ الذي يكون على مستويين : أولهما أن تتحقق فيه السلامة النحوية ؛ وثانيهما أن يتجه نحو المقاصد والأغراض للتعبير عنها بأحسن صورة . ولا سبيل إلى نجاح عملية التواصل والتفاهم بين المتكلم والمخاطب إذا اختلت في الكلام شروط السلامة اللغوية والصحة النحوية ، لأنه عندئذ يصبح غامضاً ولا يؤدي غاية التبليغ والتأثير والتعبير عن المراد . ولكي يتحقق ذلك كله وجب مراعاة نظم الكلام وتعلق أجزائه بعضها ببعض وفق النظام النحوي الذي يعكس النموذج العربي في التخاطب. وهذا ما أكدّه الجرجاني في نظرية النظم التي أقامها على توخي معاني النحو وأحكامه ومراعاة وجوه الكلام وفروقه.. وبين أن مخالفة تلك السنن والقواعد والأحكام تؤدي إلى تعطيل عملية التواصل ، إذ لا يحقق الكلام أغراضه ومقاصده، فلا يحوز إذاً صفة البلاغة والفصاحة. فلا بدّ إذاً من أن يقوم النظم على عدة مستويات جزئية تتقاطع فيما بينها لتصبّ في مستويين رئيسيين هما المستوى النحوي والمستوى البلاغي . وهو ما يمكن أن نسمه بـ : البلاغة النحوية أو النحو البلاغي الذي ينطلق من استثمار نظرية النظم عند الجرجاني .

البلاغة والنحو :

إن صلة البلاغة بالنحو غير خافية. لأنهما يتقاسمان الكلام، إذ يتولى النحو وضع الأساس لبنائه، وتستأثر البلاغة بإتمامه وتحسين أشكاله وألوانه. ولعلّ أبرز مجال تتضح فيه هذه العلاقة الحميمة بين النحو والبلاغة هو مجال النظم الذي اكتمل نضجه عند عبد القاهر الجرجاني الذي " بنى نظرية لغوية متكاملة، تجلت فيها عبقريته الفذة، فُسِبتْ إليه لأنه الأحقّ بها، هذه النظرية توجت صلة النحو بالبلاغة، وجعلت منهما علماً واحداً مترابط الأصول والفروع.. ومع أن العلماء يعدّون كتاب (دلائل الإعجاز) كتاباً في البلاغة، إلا أن عبد القاهر صرح في مقدمة كتابه أنه كتاب نحو، بقوله: هذا كلام وجيز يطلع به الناظر على أصول النحو جملة، وكل ما به يكون النظم دفعة، وينظر منه في مرآة تريه الأشياء المتباعدة الأمكنة، قد التقت له حتى رآها في مكان واحد...

إنّ هذا تصريح لا تلميح ، يثبت أن عبد القاهر بنى أسس البلاغة وعلومها ونكاتها ولطائفها على معاني النحو، وقضاياها على المعاني ذات الصلة بالبلاغة، وبخاصة في علم المعاني منها.. " (1) والحق أن كتاب (دلائل الإعجاز) لعبد القاهر، هو كتاب في النحو والبلاغة معاً، بحيث لا ينفصل أحدهما عن الآخر؛ وهذه الثنائية القائمة على التكامل بين العلمين (نحو - بلاغة / بلاغة - نحو) هي ما أسس عليه عبد القاهر الجرجاني أفكاره التي قام عليها كتاب الدلائل، وهي: النظم والفصاحة والتعلق..

هذا ، وإنّ ما تناوله الجرجاني في الدلائل يكاد يشمل كل أبواب علم المعاني ومباحثه، وهي، كما نرى، أبواب نحوية بلاغية تناولها علماء العربية الأوائل، أمثال: الخليل وسيبويه والأخفش والفراء والمبرد وابن جني، وغيرهم من النحاة؛ كما تناولها: الجاحظ وأبو هلال وابن الأثير، وغيرهم من البلاغيين؛ وذلك قبل أن يرث الجرجاني تراثهم فيزيد من تأكيد هذه اللحمة القوية الموجود بين النحو والبلاغة ، إذ توصّل بعقريته المثيرة، وعقليته المستنيرة إلى صياغة (نظرية النظم) التي جمع شتاتها من آثار أسلافه من النحاة والبلاغيين، ومن أفكارهم، واستطاع بهذا الشتات أن يبدع نظرية تضاهي أحدث النظريات في دراسة اللغة وتحليلها. ولعلّ ما أقيم من دراسات حول فكر الجرجاني في ضوء الدراسات والنظريات الحديثة خير دليل على ذلك..

ولو أخذنا أيّ باب من هذه الأبواب لأمكننا دراسته دراسة نحوية من جهة التراكيب والعلاقات النحوية القائمة بين أجزائها، وما تؤدّيه من وظائف من خلال تعلّقها بعضها ببعض؛ ثم دراسته دراسة بلاغية بالكشف عن المعاني والأغراض والمقاصد الكامنة خلف التراكيب من خلال السياق والمقام وملابسات الكلام.

فالدراسة إذا تبدأ نحوية وتنتهي بلاغية فنية جمالية، ولا يمكن الاختصار فيها على جانب واحد، إذا أريد لها أن تترجم دلالات التراكيب وتتبيّن عن مقاصد الكلام . ذلك أنّ النحو عند الجرجاني " ليس الإعراب ، ولا اللغة ، وإنما قصد النحو الجمالي. وهذا النحو لا يهدف إلى موضع الفاعلية، أو المفعولية مثلاً، وإنما يهدف إلى موجبها. وبعيد عن ذهن عبد القاهر أن يبدد كل جمال في سبيل هذا النظم المبني على مقتضيات علم النحو.. إنما يريد مثله مع إقراره بهذا الجمال،

الراجع إلى عدة نواح في البلاغة، أن تراعى مع النظم، وأن تجعل الفضل له في النهاية، لأنّ مزية النظم تفوق كل المزايا الجمالية." (1)

ولكن هذه المزايا لا تتأتى لأيّ متكلم ولا تتحقق في أيّ نظم ، لأنّ المتكلمين متفاوتون ، بل إنّ المتكلم الواحد يتفاوت كلامه، فيكون فيه الفصيح والأفصح والأقل فصاحة، وهذا كله راجع إلى الكيفية التي سبك بها كلامه، وبنى عليها نظامه. ومن الكلام ما لا يكون إلاّ جمعاً لا ترى فيه مزية، وإن كان على سنن النحو وقواعده، ومنه ما يحوز المزية لإقتنان صاحبه فيه، وتجاوزه مجرد جمع عناصره ، إلى مجال أرحب من حسن الصياغة وجمال الوقع . وهذا ما يؤكد الجرجاني بعباراته التشبيهية الجميلة إذ يقول: " واعلم أنّ من الكلام ما أنت تعلم إذا تدبرته أنّ لم يحتج واضعه إلى فكر وروية حتى انتظم، بل ترى سبيله في ضم بعضه إلى بعض، سبيل من عمد إلى لآل، فخرطها في سلك لا يبغي أكثر من أن يمنعها التفرّق. وكمن نضد أشياء بعضها على بعض، لا يريد في نضده ذلك أن تجيء له منه هيئة أو صورة، بل ليس إلا أن تكون مجموعة في رأي العين. وذلك إذا كان معنك معنى لا يحتاج أن تصنع فيه شيئاً، غير أن تعطف لفظاً على مثله...كقول بعضهم: (الله درّ خطيب قام عندك يا أمير المؤمنين. ما أفصح لسانه، وأحسن بيانه، وأمضى جنانه، وأبلّ ريقه، وأسهل طريقه)...

فما كان من هذا وشبهه، لم يجب به فضل إذا وجب، إلا بمعناه أو بمتون ألفاظه، دون نظمه وتأليفه؛ وذلك أنه لا فضيلة حتى ترى في الأمر مصنعا، وحتى

1 - د/ إبراهيم سلامة: بلاغة أرسطو بين العرب واليونان- مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة

تجد إلى التخيّر سبيلاً، وحتى تكون قد استدركت صواباً... وإنما نحن في أمور ندرك بالفكر اللطيفة، ودقائق يوصل إليها بثاقب الفهم فليس درك الصواب دركاً فيما نحن فيه حتى يشرف موضعه، ويصعب الوصول إليه؛ وكذلك لا يكون ترك خطأ تركاً حتى يُحتاج في التحقق منه إلى لطف نظر، وفضل رؤية، وقوة ذهن، وشدة تيقظ. وهذا باب ينبغي أن تراعيه، وأن تعنى به، حتى إذا وازنت بين كلام وكلام، دريت كيف تصنع، فضمت إلى كل شكل شكله، وقابلته بما هو نظير له، وميزت ما الصنعة منه في لفظه، مما هي منه في نظمه.. (1)

فهذا كلام يؤكد أنّ النظم يكون على مستويين: مستوى سلامة التراكيب من الناحية اللغوية والنحوية، والمستوى الفني الجمالي، وهو ما يتجلى فيه الجانب الإبداعي للغة، وهذا ما تتولاه البلاغة. فإن وقف الكلام عند حدود المستوى الأول كان عادياً خالياً من المزايا، وإن استوفى المستويين كليهما، صار راقياً بما يحوز من أنواع الفضائل والمزايا الفنية، وعلى هذا المستوى الثاني أيضاً يتفاوت الكلام من حيث نسيجه الفني، وما يصيبه من المعاني والأغراض والمقاصد. وإذا شئنا قلنا، في هذا السياق، أنّ الكلام هو النشاط الفردي الذاتي الذي تتميز مستوياته بين المتكلمين؛ أمّا النحو والبلاغة فيمثلان ذلك الإطار اللغوي أو النظام الذي لا محيد عنه في النظم وتأليف الكلام..

هذا، وإنّ الأمثلة الكثيرة التي حفل بها دلائل الإعجاز- لتدل على أنّ الجرجاني " قد عالج قضايا النحو والبلاغة ومسائلهما على أنهما علم واحد، لأنهما

اسمان لمضمون واحد لديه، ولم يَجْر بخلّده أنهما سيصبحان علمين منفصلين، لكل منهما قواعده وأسس وحدوده ومصطلحاته، لأنه وحّد بينهما في نظرية النظم، وبين العلماء بعده كيف يعالجون هذه القضايا اللغوية، بصهرها في بوتقة واحدة لتنتج النحو البلاغي القائم على سلامة النظم وروعته وجماله." (1)

الفصاحة والنحو :

تأتي الفصاحة بعد الصحة النحوية والسلامة اللغوية، أي: بعد مراعاة صيغة الكلمة وعلاقاتها النحوية مع غيرها، بحيث تكون على سنن الكلام العربي. أي أنّ عدم الفصاحة لا يعني عدم الصحة النحوية، وكذلك العكس. وهذا ما تأكد لنا من خلال كلام الجرجاني وما ضربه من أمثلة كثيرة في الدلائل، فهو إذ يتكلم عن الفصاحة " ينتقل من فكرة ضمّ الكلمات إلى بعضها في الجملة الواحدة إلى فكرة ربط الجمل فيما بينها، فيبين أحوال الفصل والوصل.. وأنواع عطف الجمل على بعضها، وتمييز العطف بالواو واختلاف المعنى فيه عن بقية حروف العطف." (2)

ويركّز كلامه على العلاقات بين الكلم، وما يترتب عليها من المعاني، ولا نراه يتكلم ههنا عن الصحة النحوية وخلوّ الجملة من اللحن والخطأ، وإنما نراه يقرب بين النحو والفصاحة من جهة التأليف والنظم على مستوى التراكيب، فكلامه للفصاحة إذا لم يكن يقف عند حدود الصحة النحوية، لأنّ ذلك أمر بدهي لا خلاف

1- الفكر البلاغي عند النحويين العرب ص 64

1 - د/جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني - مطبعة الجيل - دمشق/ ط1 (1400هـ/ 1980م) ص 60 وما بعدها.

فيه، وإنما كان الجرجاني يهتم بعلاقات الألفاظ على مستوى الجمل والتراكيب، وما ترتقي إليه من مراتب الجودة التي هي مراتب للفصاحة.. ولعلّ " مبحث الفصاحة أن يكون أكثر لصوقاً بالبحث اللغوي المعجمي أو الفقهي، منه بالدرس النحوي. لكننا حين نذكر أنّ الدرس النحوي لم يتم يوماً بمعزل عن سائر الأبحاث اللغوية العربية، فإننا نرى أنه لا محيد للتعرض إليه على أساس أنه أحد المنطلقات التي انطلق منها النحاة للتمييز بين ما يصلح لأن يكون (قاعدة كلية) وما لا يعتد به في هذا المجال، لأنه دون الأول قيمة.. " (1)

والكلام عن الفصاحة هو كلام عن النظم، وهما مصطلحان نشأ جنباً إلى جنب، هذا عند المعتزلة، وذاك عند الأشاعرة (2) وعلاقة النظم بالنحو غير خافية، فعلى هذا يمكن إثبات صلة الفصاحة بالنحو. وقد اعتمد الجرجاني على أصول النحو وأحكامه وقواعده في إرساء قواعد النظم. وما النظم عنده إلا تجسيد لمعاني النحو في الكلام. وهو يستعمل في هذا الشأن عدة مصطلحات نحوية، كالتعلق (أو التعليق) والإعراب والعامل.

وما يمكن ملاحظته لدى الجرجاني في فكرة النظم أنه لا يقف عند الحدود النحوية ، وإنما يتجاوزها إلى البحث فيما يكمن خلف التراكيب والأساليب من الأسرار الفنية البلاغية، وينظر في تباين معانيها وتمايز دلالاتها. وهذا دليل على

2- المنطلقات التأسيسية والفنية في النحو العربي: ص11

1- استعمل القاضي عبد الجبار وهو من الأشاعرة مصطلح (الفصاحة) واستعمل المعتزلة بدءاً من الجاحظ مصطلح (النظم) غير أنّ مصطلح النظم غلب استعماله عند الأشاعرة فيما بعد، كما هو الشأن عند عبد القاهر الجرجاني.

أن الجرجاني يجعل الفصاحة للمعاني، أو لنقل إنه يجعلها للألفاظ بما لها من المعاني، إذ لا قيمة للفظ إلا بمعناه؛ وبقدر جودة المعاني تتفاضل الألفاظ فيما بينها.

وعلى اعتبار أن النظم هو الفصاحة، كما ذكرنا، فإنه يمكننا أن نستنتج أن الفصاحة هي توحي معاني النحو فيما بين الكلم، وعلى هذا تكون الفصاحة للمعاني، ويمكن أن نقول بعبارة أخرى: إن معاني النحو هي التي تصنع الفصاحة. لكن النحو الذي نتكلم عنه هنا ليس نحو الإعراب والحركات وحسب، وإنما هو نحو العبارات والجمل والتراكيب، نحو الاستعمال والتخاطب؛ ولذلك قيل: إن " علامة كون الكلمة فصيحة أن يكون استعمال العرب الموثوق بعربيته لها كثيراً." (1) ولعل شيوع بعض الظواهر النحوية في الاستعمال أكثر من غيرها مما يدل على ما تتميز به هذه الظواهر الشائعة على غيرها من الفصاحة. كما هو الشأن، مثلاً، في إعمال (ما) الداخلة على الجملة الاسمية عند الحجازيين وغيرهم من أهل تهامة ونجد، وإهمالها عند التميميين، فالشائع في الاستعمال هو الإعمال، وعلى هذا فهو الأفصح عند النحاة. وإذ قد ثبت لنا أن الفصاحة تعنى بالمعاني، فإننا نعني بالفصاحة إذا (الفصاحة البلاغية أو الفصاحة البيانية) لا (الفصاحة اللفظية) لأننا نعتقد - كما بيّنا آنفاً - أن ثمة مستويين من الفصاحة: الأول مستوى اللفظ، والثاني مستوى المعنى. والفصاحة التي تكلم عنها الجرجاني هي التي تحمل معنى النظم، كما ذكرنا، فهي إذا فصاحة المعنى لا فصاحة اللفظ..

غير أننا نجد من يبالغ في عدّ الفصاحة مرادفة للصحة اللغوية والنحوية، من غير وجود حدود بينهما، كما هو رأي الدكتور مهدي المخزومي الذي يقول: " .. والذي أزعمه هو أن الجملة الصحيحة لغوياً ونحوياً هي الجملة الفصيحة عند أهل المعاني، لا فرق بين هذي وتلك، لأن الشرط الذي أخذ به في فصاحة الجملة شرط يؤخذ به في صحتها، فإذا كانت الجملة مؤلفة من كلمات مستوفية لكل ما يتطلبه (الصرف) وإذا كانت الكلمات مؤلفة من أصوات مؤتلفة خلو من كل ما يسيء إلى فصاحتها، من تنافر بين الأصوات، مما قرر في دراسة الأوائل للأصوات اللغوية شرطاً لا بد منه لصحة الكلمة، بقيت الجملة مع ذلك تفتقر إلى أهم مقومات الصحة، وهو مطابقتها متطلبات المناسبات، ومقتضيات الأحوال. ولن تكون الجملة صحيحة إذا لم يُراعَ ذلك فيها. فالدراسة إذن واحدة، والموضوع واحد. " (1) وبهذا يزعم الدكتور مهدي المخزومي أن الصحة اللغوية والنحوية في الجملة هي نفسها فصاحتها، ولم يقتصر على الصحة اللغوية والنحوية، بل اشترط في الفصاحة سلامة البنية الصرفية للكلمة كذلك، زيادة على ما حدده البلاغيون من شروط فصاحة الكلمة (لا الجملة) ثم أضاف أخيراً مناسبتها للمقام.

فقد تكلم عن أحد شروط فصاحة الكلمة عند البلاغيين إذ اشترط تلاؤم الأصوات، وتكلم عن النحو والإعراب من خلال اشتراطه الصحة اللغوية والنحوية، وتكلم عن الصرف من خلال اشتراطه سلامة البنية الصرفية، والمعلوم أن الصرف يُعنى بدراسة بنى الكلمات في ذاتها. ثم تكلم عن المناسبة للمقام، وهي من شروط بلاغة الكلام..

لقد اجتمعت لديه عدة شروط لفصاحة الجملة، لكنه أورد ما يختص بالكلمة (من أصوات وصرف) تارةً وما يختص بالكلام أخرى؛ ومزج مزجاً عجيباً بين البلاغة والفصاحة والإعراب والنحو والصرف والأصوات وجعل هذه كلها - مجتمعة - مرادفة للفصاحة في الجملة.. ولا أجد ما ألتسمه له من تفسير لكلامه إلا أنه قد جانب الصواب.

ينبغي أن يكون مرادنا بالفصاحة المستوى الثاني منها وهو الفصاحة البيانية (البلاغية) وهي تعنى بالجملة أو الكلام، ولا تكون فصاحة الكلمة إلا مستوى أول للوصول إلى المستوى الثاني. وعلى هذا فإنّ عدم تلاؤم الحروف صوتياً لا يؤثر على هذه الفصاحة، كما في قول امرئ القيس : [من الطويل]

غدائره مستشزراتٌ إلى العُلا ** تضلّ العقاص في مُتْنى ومُرْسَل (1)

فكلمة (مستشزرات) غير فصيحة على المستوى الأول (أي: مستوى الفصاحة اللفظية) لتنافر حروفها صوتياً. أمّا على المستوى الثاني (أي: مستوى الفصاحة البيانية) فلا تأثير لهذه الكلمة على فصاحة الكلام وبلاغته.

وأما فيما يتعلق بالصرف والنحو والإعراب، فهذه كلها تدخل ضمن سلامة الجملة وصحتها إن على مستوى الوحدات أو على مستوى التركيب، وهي لا تمثل إلا مستوى أول، وليست مرادفة لفصاحة الجملة، ذلك أن الفصاحة إنما هي

¹ قال هذا البيت في وصف شعر امرأة وقد داعبته الريح (غدائره: ضفائره / مستشزرات: مرتفعة ممتدة / العقاص: ج: عقيصه، وهي الخصلة من الشعر/ المتنى: المقتول من الشعر / المرسل: المطلق وهو ضد المقتول.

للألفاظ بمعانيها (أي: فصاحة التراكيب) فالفصاحة البيانية إذا تتجاوز حدود الصحة اللغوية والنحوية والبنية الصرفية والتلاؤم الصوتي، إلى ما هو أبعد وأعمق من هذا كله، ألا وهو إيراد الكلام على صورة حسنة من التعبير، لإصابة المعنى المراد، وبلوغ القصد من الكلام. وهذا ما جعله الدكتور مهدي - مع أنه لم يوضّحه - آخر الشروط، وهو أولها وأهمّها. إذ لا كلام إلا في سياق ومقام.

وإذا علمنا أنّ الفصاحة لا تقتصر على الألفاظ دون المعاني، وإنما تشملهما معاً اتضح لنا أنّ هذه المعاني لا تتحصّل إلا من خلال التراكيب، وأنّ هذه التراكيب تنشأ من تآلف الألفاظ واتحادها وتعلّقها وتناسقها فيما بينها. وهذا هو النظم كما سيأتي بيانه في موضعه. والنظم هو توخي معاني النحو وأحكامه وأصوله، فلا بد إذا - لإحكام النظم - من مراعاة علاقات الكلمات بعضها ببعض داخل التراكيب. ولا يكون هذا إلا بمراعاة سنن الكلام العربي وفق ما يقتضيه دستور العربية وقانونها الذي هو النحو. فتراعى مواقع الكلمات في التركيب، وما تؤديه من وظائف نحوية يتم تحديدها من حركات هذه الكلمات أحياناً، ومن مواقع بعضها من بعض أحياناً. وهذا ما يسمى بالإعراب عند النحاة.

والإعراب جزء من النحو، وهو الإفصاح عن المعاني... وقد يكون هذا الإفصاح بالحركات - التي لا تقتصر في نظرنا على أواخر الكلمات وحسب، كما هو عند كثير من النحاة - وقد يكون بمواقع الكلمات من التركيب وتعلّق بعضها ببعض، وهذا ما يطلق عليه عند النحاة (العامل) ومن هذا نتبين صلة الفصاحة بالنحو من خلال مراعاة نظم الكلام ونسيج تراكيبه. وكل هذا يسهم في إنتاج كلام صحيح بليغ فصيح، على تفاوت في درجات بلاغته وفصاحته ، أي في جودته.

النظم والنحو :

إذا كان علم المعاني حلقة وصل بين النحو والبلاغة، فإنّ النظم هو الصفحة التي ترتسم عليها تفاصيل هذه الوشائج القوية بينهما. إذ النظم هو نظم للمعاني قبل الألفاظ، وهذه المعاني ما هي إلا معاني النحو، وما هذه المعاني إلا مقاصد وأغراض كامنة في ذهن المتكلم، إذا أفصح عنها انتظمت في التعبير على نسق انتظامها في التفكير، ثم تأتي وفق أحكام اللسان المتكلم به وقوانينه، وهذه الأحكام والقوانين ما هي إلا النحو. فقد تحصل لدينا أنّ النظم والنحو والمعاني جوانب ثلاثة متحدة متواشجة. وقد أكد الجرجاني في أكثر من موضع على أنه " لا معنى للنظم غير توحي معاني النحو فيما بين الكلم.."(1)

ويمكن القول إنّ النحاة الأوائل هم الذين وضعوا أساس نظرية النظم، ثمّ أتّمّ البلاغيون بناءها، ذلك أننا " إذا نظرنا إلى الموضوعات التي تناولها عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز نجد أنها موضوعات طرقها النحويون قبله، وأشبعوها بحثاً ودراسة وشواهد. فقد ناقشوا الحذف والتقدير والتقديم والتأخير وأضرب الخبر والفصل والوصل والتعريف والتكثير، وغير ذلك. ولكنهم لم ينصّوا على النظم ولم يقولوا إنهم ينشئون نظرية فيه، مع أنهم كانوا يدرسون أوجه النظم المختلفة التي تطرأ على الكلام، أو التي يستخدمها العربي في لغته، من خلال دراسة لغة العرب التي جمعوها ودرسوها لإنشاء القواعد اللغوية التي باتباعها يحترز المتكلم من الخطأ في كلامه...

وإذا كان عبد القاهر الجرجاني يرى أنّ النظم توحي المعنى النحوي فيما بين الكلم، فإنّ النحويين قبله درسوا الاستعمالات اللغوية المتوحي في المعنى النحوي، ودرسوا العلاقات بين الألفاظ المكوّنة للنظوم، وقاسوا الأشباه بعضها على بعض ليستطيعوا بعد ذلك أن يستخلصوا القواعد.. " (1)

وهذا يعني أن الجرجاني كان يركز كثيراً على قضايا المعنى في الوصل بين النظم والنحو. ولعلّ عبارته الجامعة لمباحث علم المعاني- في كلامه عن مكان النحو من النظم - أقوى دلالة على هذه العلاقة، إذ يقول: " واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها؛ وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه، غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: (زيد منطلق) و (زيد ينطلق) و (ينطلق زيد) و (زيد المنطلق) و (المنطلق زيد) و (زيد هو المنطلق) و (زيد هو منطلق). وفي الشرط والجزاء، إلى الوجوه التي تراها في قولك: (إنْ تخرجْ أخرجْ) و (إنْ خرجتْ خرجتْ) و (إنْ تخرجْ فأنا خارج) و (أنا خارجٌ إنْ خرجتْ) و (أنا إنْ خرجتْ خارجٌ). وفي الحال، إلى الوجوه التي تراها في قولك: (جاءني زيّدٌ مسرعاً) و (جاءني يُسرِعُ) و (جاءني وهو مسرعٌ أو هو يسرعُ) و (جاءني قد أسرعَ) و (جاءني وقد أسرعَ)؛ فيعرف لكلّ من ذلك موضعه، ويحيى به حيث ينبغي له. وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كلّ منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلاً من ذلك

في خاص معناه، نحو أن يجيء بـ (ما) في نفي الحال، وبـ (لا) إذا أراد نفي الاستقبال، و (إن) فيما يترجح بين أن يكون وأن لا يكون، وبـ (إذا) فيما علم أنه كائن. وينظر في الجمل التي تُسرد فيُعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل، موضع (الواو) من موضع (الفاء) وموضع (الفاء) من موضع (ثم) وموضع (أو) من موضع (أم) وموضع (لكن) من موضع (بل). ويتصرف في التعريف والتذكير، والتقديم والتأخير في الكلام كله، وفي الحذف والتكرار، والإضمار والإظهار، فيضع كلاً من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة، وعلى ما ينبغي له. (1)

فهنا لدينا ثلاثة أشياء أساسية هي: النظم و النحو والوجوه والفروق. وهي محور الكلام في هذا الباب، مع ما يترتب عليها من أشياء أخرى لا تقل عنها أهمية: كالتعلق والنظر في المعاني والمقاصد، وغير ذلك..

إن الأبواب التي تكلم عنها الجرجاني هي أبواب نحوية، تناولها النحاة قبله وبعده، فهو لم يضيف على المادة النحوية شيئاً جديداً، غير أنه يختلف عن النحاة في كيفية تعامله مع هذه المادة، وذلك هو الجديد لديه، وهو ما تميّز به عن النحاة والبلاغيين الذين سبقوه، إذ كانت نظرتهم إلى النحو من منطلق المعاني والأغراض والمقاصد، لتأتي التراكيب تابعة لها. فكانت دراسته للنحو دراسة تركيبية أسلوبية قائمة على استشفاف المعاني والدلالات من تعلق الألفاظ فيما بينها، لا على وظائف هذه الألفاظ في ذاتها.

ولمّا كان من طبيعة اللغة أنّ المعاني والأغراض سابقة للقواعد والقوانين النحوية، وأنّ تأليف الكلام يأتي بما يلائم هذه الأغراض والمقاصد، فإنّ الجرجاني أراد أن يعود بالنحو إلى أصل معنوي وظيفي لمّا رأى تشبّث بعض النحاة بالإعراب اللفظي، والاكتفاء من النحو بحركات أواخر الكلمات.. ومن الثابت أنّ العرب قد تكلموا على السليقة والسجية من غير معرفة بالنحو والصرف والإعراب، واستطاعوا التواصل والتفاهم فيما بينهم، وقد كان ذلك على أساس ما أرادوا التعبير عنه من المعاني والمقاصد والأغراض..

فمن خلال التفاته إلى الوجوه التركيبية والأنماط الأسلوبية المتنوعة في الكلام، وما تتميز به من فروق دلالية. تبرز أهميّة نظرية النظم عند الجرجاني، إذ العبرة فيها ليست بمعرفة هذه الأبواب ذاتها، أو معرفة حال الكلمات فيها مفردة، وإنما العبرة بإدراك ما هنالك من علاقات تركيبية، وما يترتب عليها من المعاني والقيم التعبيرية.

ونتبيّن ممّا سبق أنّ " الفرق بين هذه الأساليب ليس فرقاً في الحركات وما يطرأ على الكلمات، وإنما في معاني العبارات التي يُحدثها ذلك الوضع والنظم الدقيق، ولذلك فليست العمدة في معرفة قواعد النحو وحدها، ولكن فيما تؤدي إليه هذه القواعد والأصول. " (1)

إنّ سبيل المتكلم حين يُنظّم كلامه، حسب قول الجرجاني، إنما هو النظر في وجوه الأبواب النحوية وفروقاتها وفق ما هو متعارف عليه في سنن الكلام

العربي، وهذه الأبواب التي يراعيها الناظم (المتكلم) هي ما غدا اليوم معروفاً بموضوعات أو مباحث علم المعاني. فإن جاء الكلام وفق هذه الأبواب فقد أصاب موضعه، وإن خرج عنها أدى ذلك إلى فساد النظم ومخالفة الصواب، يقول الجرجاني: " هذا هو السبيل؛ فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأ، إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووُضع في حقه؛ أو عوملَ بخلاف هذه المعاملة فأزيلَ عن موضعه واستُعملَ في غير ما ينبغي له.. " (1)

فالنظم إذاً يتحقق من خلال الأبواب النحوية على مستوى التراكيب: كما في التقديم والتأخير والحذف والذكر والتعريف والتذكير؛ وعلى مستوى الأساليب: كما في أساليب الخبر: من نفي وإثبات وتوكيد، وأساليب الإنشاء: من طلبي وغير طلبي. ويدرس الجرجاني العلاقات النحوية النظامية من خلال هذه التراكيب والأساليب على اختلاف أنواعها وأنماطها، وما يترتب عليها من المعاني والمقاصد والدلالات.

وربما تجلت عناية الجرجاني بشأن النظم في أنه كان " يرى كلمة النظم أوضح قليلاً من كلمة النحو، ذلك أن كلمة النحو قد تشوبها العناية بالإعراب أو تغيير أواخر الكلمات، وإن كانت أواخر الكلمات ذات صلة وثيقة بنظام الكلمات، ولم تكن كلمة النظام الشائعة بيننا الآن جزءاً من الحساسية اللغوية العامة في القرن الخامس، واستعمل عبد القاهر بدلاً منها كلمة النظم. ولا يمكن أن تكون كلمة

مفردة مهما علا شأنها كافية في كشف الغبار في مجال الدراسات عما عُرفَ في يوم ما بأنه نضج واحترق. "(1) ثم إنَّ النظم لا يقع فيه ما يقع في النحو من الجدل والاختلاف والتداخل في المفاهيم، كما بين النحو والإعراب، بل إنَّ النظم أدلَّ على وجود علاقة بالمعنى، لأنَّ مفهومه لا يتجه إلا نحو التراكيب، بخلاف النحو الذي اُثِّمَ أحياناً بأنه يعنى بدراسة المفردات. وعلى هذا يمكن أن نسميَّ النظم: نحو التراكيب.

الاسمية والفعلية :

يتركز الكلام في هذا الباب على اسمية الخبر وفعليته، على اعتبار أنه المسند في الجملة، وأنه مناط الفائدة. ولقد اختلفت زوايا النظر في موضوع الخبر بين النحاة والبلاغيين، فقد كانت نظرة النحاة مبنية على أساس الإعراب بتحديد الوظائف النحوية للخبر، أمَّا البلاغيون فقد كانت عنايتهم بالفرق الدلالي بين اسمية الخبر وفعليته؛ وإن كان الفريقان يتفقان في بعض الجوانب من هذه المسألة، كالاختلاف بين الاسم والفعل من حيث الدلالة الزمنية، إذ يدل الاسم على الزمن المطلق، بينما يدل الفعل على زمن محدد، لكنه يتجدد تبعاً لتنويع استعمال الفعل.

وقد أشار أستاذنا الدكتور عبد الحكيم راضي إلى هذه المسألة وأهميتها، أثناء تحليله لنص من الإيضاح للخطيب القزويني إذ يقول الدكتور راضي: " يذكر النحاة أنَّ الخبر قد يكون مفرداً وقد يكون جملة، كما يذكرون أنَّ الخبر المفرد قد

¹ - اللغة بين البلاغة والأسلوبية: ص247. (وقد قيل: العلوم ثلاثة: علم نضج ولم يحترق وهو علم الفقه؛ وعلم ما نضج وما احترق وهو علم التفسير؛ وعلم نضج واحترق وهو علم النحو.)

يكون اسماً جامداً مثل (أ ح) و (أ س د) وقد يكون مشتقاً، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، أما الجملة فتكون اسمية أو فعلية. والذي يهمّ النحاة في هذا التقسيم هو حديثهم عن اشتغال الخبر المفرد المشتق على الضمير، وخلق المفرد الجامد منه ؛ وأن جملة الخبر إن كانت هي نفس المبتدأ في المعنى، فإنها لا تحتاج إلى ضمير يربطها بالمبتدأ، وإن لم تكن هي نفس المبتدأ في المعنى احتاجت إلى هذا الضمير الرابط.

ذلك هو همّ النحاة ؛ أما البلاغيون ، وهم يقررون هذه الأقسام ، فإنهم يطرحون سؤالاً آخر حول الخبر، هذا السؤال هو: هل يستوي أن يكون الخبر اسماً وأن يكون فعلاً على أساس أن كليهما خبر ؟ ويجيبون عن السؤال بالنفي، أي: إنه لا يستوي أن تُخبر بالاسم وأن تُخبر بالفعل. لماذا ؟ لأن لكل من الاسم والفعل دلالة مختلفة، لا يقصدون بالدلالة المعنى المستمد من حروف الكلمة، كدلالة (أ ك ل) على الأكل، و (ز ر ع) على الزرع، وإنما يقصدون الدلالة المستمدة من فكرة الفعلية مطلقاً. بمعنى أن الاسم في مطلق تعريفه يخلو من الدلالة على الزمن، أما الفعل فإنه يُنصّ في تعريفه على دلالاته على زمن معين عن طريق صيغته، وأحياناً عن طريق القرائن.⁽¹⁾

هذا، وإن الفعل هو الذي يمنح الجملة تلك الدلالة على التجدد، بما يدل عليه من الحدث الذي لا ينفصل عن زمن معين، وهو ما لا يتحقق في الاسم. " فإذا وقع الفعل في جملة الخبر أفاد الحدوث في الزمن الماضي إن كان ماضياً،

والتجدد والاستمرار إن كان مضارعاً، والحدوث في المستقبل إن اقترن بما يدل على الاستقبال. أما إذا خلت جملة الخبر من الفعل فإن معنى الثبوت يكون غالباً عليها ظاهراً فيها. "(1)

ولهذا الفرق بين الفعل والاسم " ارتبط الإخبار بالاسم، أو الوصف به عموماً بالدلالة على ثبات الصفة واستمرارها؛ أما الفعل فبسبب ارتباطه بالزمن، ولما تصوّره من أنّ الزمن يخضع لعملية من التحول، يكون مستقبلاً ثم يصبح حاضراً ثم ماضياً، أي يوجد بعد أن لا يكون موجوداً، ثم ينتهي بعد حال الوجود.. لهذا التصور للزمن ولارتباط الفعل به، أي حدوثه في زمن ما، قيل إنّ الفعل يدل على الحدث والتجدد، فالحدث يعني انه يوجد بعد أن لا يكون موجوداً، والتجدد يعني أنه يقبل أن يحدث مرة بعد مرة. ولما كانت الكائنات والأحداث تختلف في صفاتها، ولما كان من المستحب في مقام أن يوصف الشيء بصفة تدل على الثبات والاستمرار؛ وفي مقام آخر بصفة تدل على الحدث والتجدد...

لذلك عقد البلاغيون هذا المبحث للفرق بين الإخبار بالاسم، أي أن يجيء الخبر اسماً، والإخبار بالفعل، أي أن يجيء الخبر فعلاً... ويبقى أن نقول: إنهم - أعني البلاغيين - ينسبون نفس الدلالة أو المعنى، أو الإفادة، التي للاسم والفعل،

²⁻ د/ محمد طاهر الحمصي: من نحو المباني إلى نحو العاني (بحث في الجملة وأركانها) - دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق/ ط1 (1424هـ / 2003م) ص100

ينسبون لها إلى الخبر حين يكون جملة؛ فهذه الجملة قد تكون اسمية، فيحملونها دلالة الثبات والاستمرار، وقد تكون فعلية فيحملونها دلالة الحدوث والتجدد. (1)

إن اسمية الجملة أو فعليتها من القضايا التي أمعن النحاة في الجدل حولها. وسنعرض لنموذج من هذا الجدل النحوي، نبين من خلاله اختلاف النحاة في القضية، وما هنالك من قيمة بلاغية للتركيب الاسمي والتركيب القطعي، وما بينهما من تمايز دلالي عند البلاغيين، ونخرج على أهم الجوانب التي تمسّ هذه القضية في منحاها النحوي والبلاغي، مع تحديد منطلقات النحاة والبلاغيين فيها.

فعندما يكون المسند في جملة ما فعلاً مذكوراً عقب المسند إليه. كما في قولنا: زيد قام أو زيد يقوم. فقد اختلف البصريون والكوفيون في ذلك منذ القرون الأولى إذ اعتبرها أهل البصرة جملة اسمية بالنظر إلى المبتدأ الذي عمل فيما بعده لأن المعمول (الخبر) لا يتقدم على عامله. واعتبرها أهل الكوفة فعلية بالنظر إلى ما تضمنته الإسناد من معنى أساسه المنطق. ولا زلنا إلى اليوم نرى هذه القضية محل اختلاف ومثار جدل بين الباحثين في قضايا النحو العربي، من دون أن نخرج منها بطائل إلا العمق في الجدل والعقم في النتائج. إذ بقي بعضهم على سمت أهل البصرة وهو الأكثر الأعم، وخرج آخرون ليأخذوا بمذهب الكوفة وهم الأقل.. وسنقوم في هذه الأسطر ببيان حقيقة الخلاف مرجحين ما نراه أصوب مع إسناده بالدليل والله الموفق.

إن الذين أخذوا بمذهب البصرة انطلقوا - كما ذكرنا آنفاً - من عدم جواز تقديم المعمول على عامله، وقد وجدناهم في غير ما مرة يقدرون عوامل لبعض المعمولات على الرغم من كونها مذكورة في الجملة، فيعتبرون المذكور دالاً على العامل الحقيقي، كما في قوله تعالى: ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك فأجره... الآية ﴾ إذ يرون أن لفظ (أحد) فاعل ولكن ليس للفعل الذي يليه، وإنما هو فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، فيكون التقدير عندهم: (وإن استجارك أحد استجارك..) وقد استغني عن ذكر الأول لوجود الثاني دالاً عليه مؤدياً لمعناه؛ فالجملة عندهم إذاً هي جملة فعلية ذكر فيها الفاعل وقدر الفعل قبله.

أما الكوفيون فيرون أن الفاعل في الآية السابقة هو لفظ (أحد) نفسه متقدماً على فعله، ذلك أن الكوفيين أجازوا تقديم المعمولات على عواملها أخذاً بما يظهر في الجملة من معنى، تجنباً التقدير والتكرار؛ والجملة عندهم جملة فعلية تقدم فاعلها.

لقد بنى أكثر النحاة نظرتهم على الالتزام بالرتبة، وذلك بالمحافظة على تقديم العامل على المعمول. وبهذا يجب أن تكون رتبة الفاعل هي التأخر عن فعله، لأن الفاعل كالجاء من فعله، وأنه (أي الفعل) عامل في فاعله، ولا بد من مراعاة هذا الترتيب بين العامل ومعموله، بحيث يجب تقدم العامل وتأخر المعمول. (1)

¹- يرجع في هذه القضية إلى (المفتضب للمبرد: 128/4 ؛ والإنصاف لابن الأنباري: 79/1 ؛ والأشبه والنظائر للسيوطي 255/1 ؛ وشرح ابن عقيل 465/1)

وما يمكن ملاحظته في هذه المسألة هو أنّ البصريين قد التزموا منهجاً لفظياً بنويّاً، وبقوا محافظين عليه على الرّغم ممّا كلّفهم من كثرة التقدير والمبالغة في القياس أحياناً، وكذلك فعلوا في كثير من القضايا؛ أمّا الكوفيون فإنّنا نراهم يتبعون منهجاً معيّناً لكنهم سرعان ما يحدّون عنه، فهم لم يثبّتوا على منهج واحد في دراستهم للغة كما هو شأن البصريين، ثمّ إنّ شواهدهم تنفّر إلى التّأصيل والتحقيق أحياناً إذا ما قورنت بشواهد البصريين، وهذا ما أوقعهم في عدة تناقضات. غير أنّ هذا لا يعني مجانبة منهجهم للصواب، لأنّنا نجد آراءهم أرجح من آراء البصريين في كثير من المسائل التي بالغ البصريون في إخضاعها للقاعدة أو القياس، كما في مسألة الشرط مثلاً.

وإذا نظرنا إلى هذا المبتدأ (عند البصريين) أو الفاعل المتقدم (عند الكوفيين) وجدناه في الحالين مسنداً إليه وعلى هذا يكون الإسناد شاملاً للابتداء والفاعلية كليهما، وهو معنى عام يشمل الجملة الاسمية والفعلية كليهما على اختلاف أنماطهما وصورهما..

والواقع أنّ المشكلة تكمن في الاختلاف في فهم اللغة وتفسيرها، ولا تكمن في اللغة ذاتها. وهذا الاختلاف مرده إلى زاوية النظر لدى كل فريق.

لقد وقع هذا الاختلاف بين النحاة القدامى بدافع الالتزام بالمنهج كما رأينا فيما يختص برتبة العامل بالنسبة إلى معموله، أو في غير ذلك من المسائل. وله دوافع أخرى كذلك، كالاتماد على ظاهري اللغة، أو تحكيم المنطق في اللغة، أو المبالغة في تحكيم القاعدة والإغراق في القياس على غير المستعمل من اللغة.

وأما المحدثون فقد أخذ بعضهم - وما أقله - برأي الكوفيين على اعتقاد أنه المنهج السليم الذي يراعي المعنى لا الشكل في دراسة اللغة. وأخذ البعض الآخر - وما أكثره - برأي البصريين على اعتقاد أن بنية اللغة وطبيعتها تقتضي هذا المنهج المنظم الذي لا يهمل المعنى هو أيضاً.

والرأي الراجح عندنا، في هذه المسألة، هو رأي نحاة البصرة ومن سار على نهجهم - وهو منهج سيبويه - لما يترتب عليه من الصواب فيها لا على المستوى النحوي الصناعي وحسب، وإنما على مستوى المعاني والأغراض، إذا اعتبرنا أن الخطاب - فعلياً كان أم اسمياً - إنما منطلقه المتكلم ومنتهاه السامع. إذ إن الاعتبار التواصلية يؤيد هذا المنهج الذي ذكرنا. وهو ما سنوضحه فيما يأتي من كلامنا عن الفوائد التواصلية، والمعاني البلاغية التي تترتب على ذلك.

وثمة مسألة أخرى تتصل بهذه القضية أيضاً، وهي اعتماد البصريين على تقدير الفعل (المسند) في الكلام، مع أن الظاهر أنه مذكور.. وهي تبدو في نظرنا - وإن راعوا فيها جانب المعنى - من المسائل التي بالغوا فيها من جهة التقدير، غير أننا لا نأخذ بمنهج الكوفيين فيها؛ وإنما نرى فيها غير ما يراه الفريقان كلاهما.

ونمثل لهذه القضية بقوله تعالى: ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك فأجره.. (الآية) ﴾ فهي عند البصريين جملة فعلية يقدر فيها الفعل (المسند) - بعد أداة الشرط وقبل المسند إليه الفاعل (أحد) - وقد تم حذف المسند في الكلام لأن ثمة ما يفسره فيها، وهو الفعل (المسند) الذي يأتي بعد الفاعل (المسند إليه) ذلك أن المعمول عندهم - كما ذكرنا آنفاً - لا يتقدم على عامله؛ وهي عند الكوفيين

جملة فعلية، تقدم فيها الفاعل (المسند إليه) وهو (أحد) - بعد أداة الشرط - على فعله المذكور (المسند) ذلك أنهم يجيزون تقديم المعمول على عامله. فقد اتفقوا على فعلية الجملة في هذه الآية - ويقاس عليها ما كان على شاكلتها، وما أكثره - ولكنهم اختلفوا في تفسير هذه الفعلية، وفي تحديد عناصرها.

وهي جملة اسمية وليست بجملة فعلية، ولفظ (أحد) المسند إليه هو المبتدأ فيها، وخبره (المسند) هو الجملة الفعلية التي بعده، من غير تقدير ولا تأويل، ولا إهمال للمعنى المقصود منها. وقد جاء المبتدأ (المسند إليه) هنا أولاً لغرض التنبيه والتأكيد عليه، ثم بني عليه الخبر (المسند) لإتمام المعنى والفائدة بما يراد أن يُخبر به عن المسند إليه (المبتدأ). وبهذا نكون قد راعينا المعنى المراد وخرجنا من الجدل الحاد الذي وقع فيه النحاة قدماءهم ومحدثوهم. ثم إن أمثال هذه التراكيب الاسمية كثيرة في العربية، إن من خلال النص القرآني، أو من خلال ما يتداوله الشعراء. فلم تُعدْ إذاً ظاهرة شاذة أو عابرة في اللغة، وإنما هي أنموذج شائع متكرر من التعبير العربي الفصيح، كما أن له دلالاته التي يُختار لأجلها، فلم الانحراف به عن وجهته بالحذف والتقدير والتأويل لغير حاجة تقتضي ذلك ؟

ويرى بعض المحدثين أن منهج النجاة في تحديدهم للجملة وتقسيمهم لها قد كان من نتائجه " عدم وضوح الإطار الذي تنتظم فيه الجملة، وكان من نتائجه كذلك الخط الواضح في إدراج بعض التراكيب اللغوية وحشرها في الاسمية أو الفعلية دون أن تقبلها، ودون أن يكون لهذا الحشر ما يبرره أو ما يستفاد منه، كما في: هيهات العقيق، التي هي جملة فعلية، مع أنهم يسمون هيهات اسم فعل، ومع أنها لا تقبل علامات الاسمية ولا علامات الفعلية، ولا تشير إلى 37 أو زمن،

ولا علاقة إسناد بينها وبين الاسم الذي يليها. وفي: أقائم الزيدان؟ التي تقوم فيها كلمة الزيدان بدورين مختلفين، فتحمل مصطلحين يعود كل منهما إلى قسم من أقسام الجملة: فاعل سدّ سدّ الخبر، فإن كان فاعلاً فلا بدّ أن يكون مسبوقاً بفعل، فالجملة فعلية، وإن كان خبراً فلا بدّ أن يكون مسبوقاً بمبتدأ، فالجملة اسمية. وإنّ هذا التحديد لكل من الجملتين الاسمية والفعلية - كما جاء عند النحاة - لا يصلح لتصنيف الجمل في اللغة العربية.. (1)

ذلك أنّ طبيعة اللسان العربي - كما بيّن الدكتور جعفر - تقتضي هذا التصنيف الذي استخلصه النحاة من وصفهم لنظام العربية وبنيتها وواقع استعمالها، ولم يأتوا فيه بشيء من تصوراتهم، كما يزعم بعضهم؛ فلا غموض ولا خلط إذًا، وإنما هناك مقاييس وضوابط اتبعتها النحاة في تحديداتهم، واستطاعوا أن يبنوا عليها منهجاً علمياً يستوعب ظواهر اللغة في مجملها، على الرغم مما يمكن أن يُقال فيه، أو يُعدّل في بعض جوانبه.

و قد كان الاختلاف واقعاً بين النحاة في مسائل لا تحصى، غير أنهم لم يختلفوا كثيراً في الأسس المنهجية التي أقاموا عليها تفكيرهم النحوي. فالاختلاف كثيراً ما يكون في تفسير الظواهر اللغوية والنحوية في إطار هذا المنهج العلمي الذي رافق مسيرة اللغة العربية عبر مسيرة طويلة، ولم يكن يوماً عقبة في سبيل

¹⁻ ينظر مثلاً: رأي الأستاذ ساطع الحصري بمجلة المعرفة: مجلة ثقافية شهرية/سوريا: العدد: 178- كانون الأول (1976م) ص 105. وكذا رأي الدكتور عفيف دمشقية في كتابه: المنطلقات التأسيسية والفنية في النحو العربي - معهد الإنماء العربي - لبنان - بيروت/ ط1 (1978م). ص 217 إلى ص 220

تطورها ورقّتها، بل وصل بها إلى أرقى مراتب التطور والازدهار في عصور ذهبية خلت..

وعلى ذكر الاختلاف في تفسير الظواهر النحوية فإنّ القول، مثلاً، بأنّ جملة مثل (هيهات العقيق) هي جملة ليست فعلية عند النحاة، لأنّ (هيهات) اسم فعل وليست فعلاً، وأنها لا تقبل علامات الاسمية ولا الفعلية، ولا تشير إلى الحدث أو الزمن، ولا علاقة إسناد بينها وبين الاسم الذي يليها، فهذا كلام مجانب للصواب، في نظرنا، ذلك أنّ هيهات تحمل صفة الفعلية والاسمية معاً، فهي فعل من جهة دلالتها على الحدث والزمن، ويتجلى ذلك من خلال تفسيرها بالفعل، عندما نقول إنّ هيهات بمعنى بَعْدَ، فما يحمله الفعل (بَعْدَ) من الدلالة على الحدث والزمن سنطبق على (هيهات) من جهة الفعلية..

وهي اسم من جهة لفظها وصيغتها، لأنّ صيغتها لا تقبل علامات الفعل، فلمّا كانت كذلك انضمتْ إلى الاسم، فكانها اسم مبني. وبهذا نعلم قوة فعليتها وضعف اسميتها، وهو ما جعلها إلى الفعل أقرب، وغلبة معنى الفعل فيها هي ما جعلها تحتاج إلى فاعل بعدها، لا إلى اسم خبر. ولا نظنّ أنّ معنى الفعل (بَعْدَ) بخافٍ فيها، ولا ممّا يحتاج إلى طول تأمل.. وأمّا الإسناد فيها - والحال على ما بيّنا - فليس لمنكر أن ينكره، لأنّه إسناد فعل إلى فاعل، وهو ما يتضح في الفعل (بَعْدَ) الذي نفسرها به.

وبتحقق هذا النوع من الإسناد نتحصل لدينا في هذه العبارة جملة فعلية ، وعليها يقاس ما سواها في هذا الباب ، ممّا يحتاج إلى تفسير علمي انطلاقاً من

مراد المتكلم ومقاصد كلامه؛ أليس قصد الشاعر بقوله (هيهات العقيق) أن يعبر عن مدى بُعده ؟ بلى ، إنه كذلك ؛ فلماذا العدول عن هذا المعنى وهو المراد؟

وأما في قولهم: أقائق الزيدان، فقد فسّر النحاة فاعليتها بدلالة اسم الفاعل (قائم) على الحدث كالفعل، لأنه من مشتقاته ، فهو مثله يحتاج إلى الفاعل، وهو هنا قولهم (الزيدان). وهو رأي مقبول من جهة التفسير العلمي، انطلاقاً من أصول الكلمات ودلالاتها.

غير أن القول بأن اللفظ الذي هو (الزيدان) خبر للمبتدأ (قائم) أمر يحتاج إلى نظر، ذلك أن الخبر يكون وصفاً للمبتدأ، ولما كان قولهم (قائم) وصفاً واللفظ (الزيدان) موصوف بالنسبة إليه ، وجب عندئذ أن يكون اللفظ (قائم) هو الخبر (المسند) ، و(الزيدان) هو المبتدأ (المسند إليه) فيكون لدينا ههنا تقديم للخبر وتأخير للمبتدأ، والجملة على هذا اسمية، لا فاعل فيها، لأن اللفظ الدال على الحدث (اسم الفاعل) جاء تالياً للاسم مخبراً عنه، ومسنداً إلى المبتدأ. أما المسند إليه (المبتدأ) فهو (الزيدان).

هذا، وإنّ المسائل من هذا القبيل كثيرة لا يتسع المقام لها .. ولكن قبل أن نخرج من هذا الجدال لا بأس أن نورد رأياً وجيهاً، نراه شافياً كافياً، عثرنا عليه للدكتور جعفر دك الباب، يردّ فيه على انتقادات الأستاذ ساطع الحصري (1) التي وجهها في كتابه: (آراء وأحاديث في اللغة والأدب) إلى نظام النحو العربي، فيما

¹ - ينظر مقال الدكتور جعفر دك الباب، بعنوان: حول بعض القضايا المتعلقة باللغة العربية وكيفية دراستها: وهو مقال منشور بمجلة المعرفة: مجلة ثقافية شهرية - سوريا - العدد: 178- كانون الأول (1976م) ص 105 وما بعدها.

يتعلق بتقسيم الكلمات في العربية إلى اسم وفعل وحرف، ودعا إلى تقسيم أوسع، أسوة بما يفعله لغويو العالم..

ثم امتدت هذه الانتقادات إلى مهاجمة علماء العربية في العصور الأولى للتدوين، لأنهم صنفوا الجمل تصنيفاً شكلياً حسب الكلمات التي تبتدئ بها، لا حسب أنواع الكلمات التي تتألف منها.. فهو يرى في عبارة مثل قولنا : (نام الولد) أنها جملة فعلية، وكذلك يجعل عبارة (الولد نام) جملة فعلية. بحيث يكون الاسم فاعلاً في الحالين تقدّم أم تأخّر. وهذا مذهب الكوفيين من قبل، وقد تبنّاه بعض المحدثين، ومنهم الحصري. وسأوجز هذه القضية التي هي موضوع كلامنا، وما أورده الدكتور جعفر دك الباب من ردّ على الحصري، مشفوعاً بتعليل علميّ وحجّة قوية.

أمّا نقد الحصري للنحاة فقد شمل عدة قضايا منها تقسيم الكلم ومنها تصنيف الجملة إلى اسمية وفعلية بناء على ما تبدأ به، وهذا ما يعيننا في هذا المقام: إذ ادّعى أنّ النحاة قد ارتكبوا خطأ منطقيّاً حين لم يصنّفوا الجمل حسب أنواع الكلمات التي تتألف منها... ولذا فإنّ عبارة (نام الولد) تعتبر جملة فعلية، وكذلك عبارة (الولد نام) وهما تؤديان، في نظره، المعنى نفسه.

وقد اعتبر أنّ استمرار المؤلفين المعاصرين على التزام هذه (الخطة العجيبة)، كما يقول، تمّ بتأثير (الألفة المخدّرة)، كما يقول أيضاً، وخشية الخروج عن التعاريف والتصانيف القديمة.. إلى غير ذلك ممّا اتهم به النحاة من التشويش المقصود، والالتواء في المسالك، والانحراف عن طريق المنطق، وأنه لا صواب إلا ما قاله ورآه..

وأما ردّ الدكتور جعفر دك الباب على هذا الادّعاء فهو أنّ: " جملة (نام الولد) فعلية لابتدائها بفعل، والجملة الثانية اسمية لابتدائها باسم، وهو مذهب جمهور النحاة ولا يزال هو المأخوذ به إلى اليوم. وذلك أنّ الجملة الأولى: (نام الولد) تحوي خبراً ابتدائياً أي تنقل إلى المستمع خبراً جديداً بالنسبة له كان قبله خالي الذهن تماماً منه؛ أما جملة (الولد نام) فتحوي خبراً ليس ابتدائياً، إذ يؤكّد للمستمع خبراً كان قد سمعه قبل ذلك، ولكنه يشك في صحته. ومن هنا يتبيّن لنا أنّ ترتيب الكلمات ليس شكلياً بل يؤدي إلى اختلاف كبير في المعنى. وقد أشار العلامة ابن خلدون في مقدمته في فصل (في علوم اللسان العربي - علم البيان) إلى اختلاف المعنى في الجملة تبعاً لاختلاف ترتيب الكلمات فيها: (ألا ترى أنّ قولهم: زيد جاءني، مغاير لقولهم: جاءني زيد، من قبل أنّ المتقدم منهما هو الأهمّ عند المتكلم. فمن قال: جاءني زيد، أفاد أنّ اهتمامه بالمجيء قبل الشخص المسند إليه؛ ومن قال: زيد جاءني، أفاد اهتمامه بالشخص قبل المجيء المسند)..

وبعد استشهاد بقول ابن خلدون يقمّ الدكتور جعفر تفسيراً علمياً آخر لهذه القضية، وهو أنّ الفاعل عند علماء اللغة اسم مرفوع يتقدمه فعل، فإذا تقدم الاسم على الفعل لا يترتب على ذلك تحول الجملة من فعلية إلى اسمية فحسب، بل يترتب على ذلك خروج الاسم من الفاعلية أيضاً.. وهو ما يردّ توهم الأستاذ الحصري، إذ لم يراع الخصائص المميزة للبنية اللغوية العربية، وإنما قد انزلق إلى تلك الاتهامات لأنه ظنّ أنّ المفاهيم المنطقية تتطابق دائماً مع المفاهيم اللغوية، كما هو الحال بالنسبة للغات الأوروبية؛ ولكن غاب عن ذهنه أنّ الأمر ليس كذلك

دائماً بالنسبة لجميع اللغات (1). فبينما يعتبر الفعل – وهو خبر منطقي أو معنوي – في اللغات الأوروبية دائماً خبراً قواعدياً، لا يعتبر الفعل دائماً خبراً قواعدياً في اللغة العربية. وبينما الفاعل المعنوي (المنطقي) للفعل المبني للمعلوم في اللغات الأوروبية دائماً فاعلاً قواعدياً، لا يعتبر الفاعل المعنوي (المنطقي) دائماً فاعلاً قواعدياً في اللغة العربية. والسبب في عدم تطابق المفاهيم المنطقية واللغوية لكل (من) الخبر (و) الفاعل (في العربية راجع إلى الخصائص المميزة للبنية اللغوية العربية...والجملة المكونة من الفعل والفاعل الذي يليه (نام الولد) هي جملة أحادية التركيب (أي: لا يميّز فيها مبتدأ وخبر) ولكنها في الوقت نفسه تتألف من جزأين: فعل وفاعل..

أمّا جملة (الولد نام) التي يحتل الفعل فيها الموضع الثاني بعد الاسم الذي أسند الفعل إليه من حيث المعنى، فهي جملة ثنائية التركيب (أي: تتألف من جزأين هما: المبتدأ والخبر) يكون الاسم فيها مبتدأ، لأنّ الاسم في أول الجملة هو كلمة مستقلة وغير تابعة للفعل الذي يأتي بعدها... " (2)

ويؤكد الدكتور جعفر دك الباب في موضع آخر – من خلال شرحه لدلائل الإعجاز للجرجاني - صحة وصواب ما ذهب إليه النحاة، ومنهم الجرجاني، من أن الجملة نوعان: اسمية وفعلية؛ لكنّه يبيّن ههنا موقع رأي النحاة في هذا الباب

¹ - تجدر الإشارة إلى أنّ الدكتور جعفر دك الباب كان على دراية بالقواعد المقارنة بين اللغات.

² - ينظر المقال نفسه: حول بعض القضايا المتعلقة باللغة العربية وكيفية دراستها: ص 107 –

من الدرس اللغوي الحديث، ويبرز القيمة التواصلية التبليغية لأنماط التركيب العربي.

ففي معرض كلامه عن جملة الفعلية يثبت أن " الجملة التي تبتدئ بفعل (نام الولد) أو (قام زيد) هي في المستوى الساكن (النحوي) جملة لا يميز فيها جزآن منفصلان عن بعضهما البعض، لأن الذات تدخل في الصيغة الأصلية للفعل في العربية، ولذا فإن الفاعل الذي يلي الفعل في اللفظ هو جزء من الفعل ولا ينفصل عنه من الناحية البنيوية. وعليه فإنه لا يتميز في هذه الجملة من الناحية النحوية جزآن مستقلان عن بعضهما البعض، بل تتألف بنيتها من وحدة لا انفصال فيها بين الفعل وفاعله الذي يليه؛ ولذلك فإن هذه الجملة في المستوى المتغير (الإخباري) لا تخضع للقسم الوظيفي إلى موضوع ومحمول للكلام... ويعود السبب في ذلك إلى أن المسند إليه (الفاعل) الذي يعبر عن معلوم على وجه التحديد بالنسبة للسامع لا يمكن أن يكون نقطة الابتداء في الكلام... وهكذا يتبين لنا السبب الذي دعا النحويين العرب إلى تسمية المسند إليه حين يلي الفعل (فاعلاً) وليس (مبتدأ)... والجملة في هذه الحال تحمل خبراً ابتدائياً، لأن الفعل المسند فيها يُذكر أمام السامع لأول مرة، أي لم يذكر من قبل أمامه في السياق الكلامي... " (1)

وأما في مقابل الجملة الفعلية فيثبت الدكتور جعفر أن " الجملة التي تبتدئ باسم أسند إليه فعل: (الولد نام) أو (زيد قام) هي في المستوى الساكن (النحوي

¹ - د/ جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني: مطبعة الجيل - ط1 -

(جملة يميز فيها جزآن منفصلان عن بعضهما البعض. ولذلك فإنها في المستوى المتغير (الإخباري) يمكن أن تخضع للتقسيم الوظيفي إلى موضوع ومحمول للكلام. إن المسند إليه في هذه الجملة الذي يعبر عن معلوم على وجه التحديد بالنسبة إلى السامع (بأن يكون قد ذكر من قبل في السياق الكلامي..) يمكن أن يكون نقطة الابتداء في الكلام، لذلك يصلح أن يكون موضوعا للكلام. والفعل المسند الذي يلي الاسم يعبر عن معلوم لأنه ذكر أمام السامع من قبل في السياق الكلامي. فالجملة في هذه الحالة تحمل خبراً غير ابتدائي. والنبأ المفيد الذي تحمله الجملة في المستوى المتغير (الإخباري) إلى السامع (الذي يشك في إسناد ذلك الفعل المعلوم لديه إلى ذلك المسند إليه المعلوم لديه أيضاً) هو في إسناد الفعل إلى الاسم الذي ذكر قبله. لذا فإن الفعل في هذه الحالة يصلح أن يكون محمولا للكلام. وبما أن بنية الجملة في المستوى الساكن (النحوي) تتألف من جزأين منفصلين عن بعضهما، فإن هذه الجملة تقبل التقسيم الوظيفي إلى موضوع ومحمول للكلام. وهكذا يتبين لنا السبب الذي دعا النحويين العرب إلى تسمية المسند إليه حين يسبق الفعل (مبتدأ) وليس (فاعلاً). إن المبتدأ في هذه الحالة هو موضوع الكلام، والفعل الذي يليه (مع فاعله الذي يتصل به) هو محمول الكلام... " (1)

ما أحسن ما انتهجه الدكتور جعفر بك الباب من منهج علمي موضوعي في توضيح هذه القضية، وما أحسن ما أثبتته من نتائج، وما أقوى ما أورده من حجج مبنية على النظر العلمي الصحيح والتفسير البياني الفصيح، إذ دعم ما ذهب إليه بما أثبتته الدرس اللغوي الحديث، وعرج على علاقة ذلك بأشكال التخاطب

وأساليب التواصل والتبليغ. وهذه نظرة نحوية لسانية بلاغية تجمع بين مستويات اللغة من الناحية النحوية والدلالية والبلاغية. ولا تقف عند حدود الإعراب كما هو شأن الكثيرين ممن خاضوا في هذه القضية..

هذا، وإنّ لدينا تعليلاً آخر لهذه المسألة، وهو أنّ جملة مثل (زيد قام) تشتمل - كما يرى النحاة - على مبتدأ وخبره، فهي جملة اسمية؛ كما أنه يوجد في الفعل (قام) ضمير يعود إلى المبتدأ، وهذا الضمير (المستتر) هو ما نسميه (الفاعل النحوي) وله وظيفة أخرى من جهة المعنى، هي التوكيد. والملاحظ هنا أنّ هذا الفاعل لم يظهر ، لأنّ ذلك يؤدي إلى تكرار المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى، وهو (فاعل منطقي). ويمكن القول إنّ ثمة فاعلين: أحدهما فاعل في المعنى فقط، وهو (زيد)، ونسمه بـ (الفاعل المنطقي)؛ وثانيهما فاعل في المعنى واللفظ معاً ونسمه بـ (الفاعل النحوي). وهو هنا الضمير المستتر..

أمّا في الجملة الفعلية (قام زيد) - حيث لا يوجد هذا التطابق - فلفظ (زيد) هو الفاعل في المعنى واللفظ معاً. وهو الفاعل النحوي.

وإذا تساءلنا عن سبب عدولنا عن نسبة الفاعلية النحوية في قولنا (زيد قام) إلى الأول وهو الأصل والأظهر، ونسبناها إلى الثاني وهو الفرع المستتر؟ فإنّ الجواب على ذلك هو أنّ الأول (زيد) قد أخذ وظيفة أخرى غير الفاعلية، ألا وهي وظيفة الابتداء، وبما أنه لا يجوز أن تكون له وظيفتان في آن واحد. وبما أنّ وظيفة الابتداء لا تغني عن الفاعلية [المنطقية] فقد خلّ محله الضمير للدلالة على الفاعلية [النحوية] وبقي هو للابتداء، لأهمية هذه الفاعلية الأخيرة وأسبقيتها، ولأنّ مقام الخطاب يقتضي أن يكون في هذه الرتبة، وأن يؤدي تلك الوظيفة، حتى

يصحّ الإخبار عنه بما يأتي بعده. فيكون لدينا ما يُبتدأ به الكلام أولاً ، ثم ما يُخبر به عنه ثانياً.

وعلى ما بيّنّا، فإنه لا يجوز أن نقول (قاما الزيدان) وإنما يجب أن نقول (قام الزيدان) لأنّ مقام الجملة هو مجرد الإخبار، من غير وجود مسند إليه يحتاج إلى التأكيد. ولذلك كانت أكثر الجمل في اللغة العربية هي الجمل الفعلية، لأنه لم يقع فيها عنصر منقول عن مكانه أو حل محله عنصر آخر مؤكّد له.

أمّا قولنا (الزيدان قاما) فصواب لأن ثمة مسنداً إليه مثلى يؤدي وظيفة الابتداء (الفاعلية المعنوية) فوجب أن يتضمّن الفعل الذي بعده ضميراً نائباً عنه، مطابقاً ومؤكّداً له، ليقوم بوظيفة الفاعلية اللفظية والمعنوية (أي: الفاعلية النحوية) ويتضمّن الإخبار عنه.

وليس من الصواب أيضاً قولنا (الزيدان قام) لأنه لا توجد هنا مطابقة بينهما، إذ المسند إليه مثلى، والمسند مفرد، وكان ينبغي أن تكون. وإنما لم تظهر المطابقة في حال الأفراد لأنّ الضمير يكون جزءاً من الفعل، لقوة المطابقة كما قلنا، فإذا ما فصلناه عنه بأن أظهرنا الضمير، فقلنا (زيد قام هو) صار كلامنا من تحصيل الحاصل ووقعنا في التكرار والثقل، وهما ممّا تأباه العربية.

وهذا ما أشار إليه النحاة، وقد وجدنا للمبرّد تعليلاً مهماً في هذا الباب، إذ يقول : " .. ومن ذلك أنك تقول (ذهب أخواك) ثم تقول: (أخواك ذهباً) فلو كان الفعل عاملاً كعمله مقدّمًا لكان موحدًا، وإنما الفعل في موضع خبر الابتداء رافعاً

للضمير كان أو خافضاً أو ناصباً؛ فقولك (عبد الله قام) بمنزلة قولك (عبدُ الله ضربته) و (زيدٌ مررتُ به). " (1)

فها هو المبرّد يبيّن أنّ الفعل في قولنا (ذهب أخواك) قد عمل في الفاعل بعده لمّا تقدّم عليه؛ ولكنه في قولنا (أخواك ذهباً) لم يعمل في الاسم المتقدّم عليه (أخواك) فهو، أي: الفعل (ذهباً) انتقل إلى موضع الإخبار عن الاسم (أخواك) الذي أسند إليه. وإنما يعمل في الضمير الذي يليه، وهو الضمير (الألف). فالمعنى، كما رأينا، تغيّر بتغيّر البنية التركيبية. والعبرة إنما تكون بمراعاة بنية كل تركيب انطلاقاً من المعنى المقصود منها. إذ الإخبار عن المسند إليه ليس كالفاعلية، وفي بنية الجملة الاسمية من المعاني ما ليس في الجملة الفعلية..

لكن يجب أن نعلم أنّ ظاهر المعنى لا يكون دائماً صالحاً لتفسير الجملة كما أننا قد نجد الحركات على خلاف المعنى الظاهر، فمن ذلك، مثلاً، قولنا: (زيدٌ دعوته) إذ لو نظرنا إلى ظاهر المعنى - على ما يعتقد البعض - لاعتبرنا هنا أنّ لفظ (زيد) مفعولاً به، لأنّ الدعوة واقعة عليه، وهذا ما ليس بصحيح نحوياً. فهو إذاً مفعول به في المعنى، أو لنقل إنه (مفعول به منطقي) أمّا نحوياً فهو مبتدأ (مسند إليه) والضمير العائد إليه المتصل بالفعل هو المفعول به النحوي.

¹ - المبرّد: المقتضب: تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة (1415 هـ / 1994 م) 4 / 128

ذلك أننا نستطيع أن نقابل هذه الجملة بأخرى على شاكلتها، بقولنا: (زيداً دعوته) فهنا يلتقي في (زيد) المفعول به المنطقي (في المعنى) والمفعول به النحوي (في اللغة). أمّا الفعل الذي عمل في المفعول (زيد) فهو عندنا الفعل المذكور بعده، وليس الفعل المقدّر قبله، كما هو رأي نحاة البصرة. وأمّا الضمير في (دعوته) فهو عندنا للتأكيد على المفعول به المتقدّم . أي أنّ المدعوّ هو (زيد) بما لا يبقى معه شكّ في غيره. وهذا شبيه في المعنى بتأكيد الخبر للمبتدأ، في باب الجملة الاسمية، إذ يتجه الذهن إلى الإخبار عن المسند إليه ذاته، لا غيره.

وما قلناه في البناء التركيبي (زيدٌ دعوته) من حيث مفعولية (زيد) ينطبق على بنيات تركيبية أخرى مشابهة لها، في الجرّ بالإضافة، كقولنا، مثلاً (زيدٌ قرأتُ رسالته) أو الجرّ بالحرف كقولنا (زيدٌ كتبْتُ إليه رسالة) فمن خلال العلاقة النحوية بين الفعل والضمير المتصل به نستطيع أن نعرف وظيفة العنصر الأول، وهو المسند إليه (زيد) غير أنّه ما دام (زيد) في موضع الابتداء، بحيث أسند إليه، تجرّد من الإضافة، ومن الجرّ بالحرف، كما تجرّد من الفاعلية فيما بيّنّا آنفاً. فلم يبق له في هذه الحال إلا الجانب المعنوي الظاهر (المنطقي) لهذه الوظائف، أمّا من الناحية النحوية، فقد انتقلت هذه الوظائف إلى الضمير العائد إليه، المتصل بالفعل الذي بعده. فتكون الوظائف المذكورة له وليست له؛ له معنوياً ومنطقياً؛ ولكنها ليست له نحوياً.

وثمة فرق جليّ بين العلاقات النحوية والعلاقات المنطقية. غير أنّ هذا لا يعني تجرّد العلاقات النحوية عن المعنى، وإنما المراد أنّ ثمة معنى آخر أقوى واسبق، وأدلّ وألصق بالمعنى النحوي، وهو الذي ينبغي الأخذ به في التحليل

النحوي للتراكيب، حتى يجمع التحليل بين العلاقات النحوية ودلالات التراكيب معها بما يتلاءم مع مقاصد المتكلمين..

ينحصر لدينا مما سبق بنيتان مختلفتان: بنية اسمية مفتوحة، وبنية فعلية مغلقة. فالأولى مثل قولنا (زيد قام) والثانية مثل قولنا (قام زيد). وسمينا الأولى بنية مفتوحة، لأنها تقبل عدة تصنيفات نحوية، إذ نستطيع أن نقول: زيدٌ قام أخوه؛ ونقول: زيدٌ قرأتُ رسالته؛ ونقول: زيدٌ كتبْتُ إليه رسالة؛ ونقول أيضاً: زيدٌ أخوه قائم؛ ونقول: زيدٌ قرئتُ رسالته؛ ونقول: زيدٌ ما أكرمه.. وكما تكون هذه البنية مفتوحة للتصنيفات السابقة، كذلك تكون مفتوحة للتصنيفات اللاحقة، كأن تدخل عليها النواسخ الفعلية، مثل (كان وأخواتها) أو النواسخ الحرفية مثل (إن وأخواتها) إلى غير ذلك من التصنيفات النحوية والاحتمالات التي تكون مقبولة نحويًا ومناسبة دلاليًا للمعاني والأغراض المقصودة من التراكيب.

وهذا المنهج هو منهج أئمة النحو الذين أدركوا حقيقة العلاقات النحوية الدلالية على مستوى التراكيب، واستطاعوا أن يفسروا النظام اللغوي للعربية تفسيراً مناسباً مبنياً على مقاصد المتكلمين وأغراضهم. واستطاعوا على هذا الأساس أن يفسروا آيات القرآن الكريم انطلاقاً من كلام العرب لا من كلام يصطنعونه ويفتعلونه، كما يزعم بعضهم .

فهذا سيبويه يفصح عن ذلك في أكثر من موضع من كتابه، منها قوله : " ... فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربته، فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك مبنيً على الفعل، وإنما تريد بقولك مبنيً على الفعل أنه في موضع منطلق إذا قلت: عبد الله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به ؛ فإنما قلت :

عبدُ الله، فنسبته له، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء.. " (1) وكذلك قوله: " ... وتقول: زيدٌ ضربني؛ وعمرو مررتُ به، إن حملته على زيد فهو مرفوع لأنه مبتدأ، والفعل مبني عليه. " (2).

وأما المبرد فكان رأيه أكثر وضوحاً وجلاءً في بيان هذه القضية، إذ يقول: " .. فإذا قلت: عبد الله قام، ف/عبد الله رفع بالابتداء؛ وقام: في موضع الخبر، وضميره الذي في قام: فاعل.. فإن زعم زاعم أنه إنما يرفع: عبد الله بفعله، فقد أحال من جهات، منها: أن: قام فعل، ولا يرفع الفعل فاعلين إلا على جهة الإشراك، نحو: قام عبد الله وزيد؛ فكيف يرفع عبد الله وضميره، وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بان لك، وذلك قولك: عبد الله قام أخوه، فإنما ضميره في موضع أخيه. " (3)

فالمبرد، كما رأينا، يبطل ما زعمه بعض أتباع الكوفيين من فاعلية المسند إليه المتقدم، ويؤكد على ابتدائيته، ونفهم من حجة المبرد أن الجملة الاسمية، مثل قولنا: (عبد الله قام) هي تركيب مفتوح من جهة احتمال أن يحل محل الضمير المستتر اسم ظاهر، فنقول، مثلاً: (عبد الله قام أخوه)، وهذا ما لا يكون في الجملة الفعلية، ولا يكون أيضاً في هذه الجملة، إذا اعتبرناها فعلية تقدم فاعلها، لأننا لا نستطيع نسبة القيام إلى عبد الله وأخيه في آن واحد..

¹- الكتاب: 1 / 81 وما بعدها.

²- المصدر نفسه: 1 / 92

¹- المقتضب: 4 / 128

وهذا ابن جني يثير المسألة نفسها، ويأتي فيها بقول فصل وتعليل يزيل كل لبس، إذ يقول في (باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى): " .. هذا الموضوع كثيراً ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة.. " (1) ويقول: " وكذلك قولنا: زيدٌ قام، ربما ظن بعضهم أن زيداً هنا فاعل في الصنعة كما أنه فاعل في المعنى، وكذلك تفسير معنى قولنا: سرتني قيام هذا وقعود ذاك، بأنه: سرتني أن قام هذا وقعد ذاك، ربما اعتقد في هذا وذاك أنهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى.. " (2)

وهذا ابن يعيش على إثر أبي الفتح يقرر - في باب الفاعل - أن " الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظي، يدل على ذلك تسميتهم إياه فاعلاً في الصور المختلفة من النفي والإيجاب والمستقبل والاستفهام، ما دام مقدماً عليه، وذلك نحو: قام زيد، وسيقوم زيد، وهل يقوم زيد؟ فزيد في جميع هذه الصور فاعل من حيث أن الفعل مسند إليه ومقدم عليه، سواء فعل أو لم يفعل. ويؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحاً أنك لو قدمت الفاعل فقلت: زيدٌ قام، لم يبق عندك فاعلاً، وإنما يكون مبتدأ وخبراً معرضاً للعوامل اللفظية.. " (3)

ويقول في باب (ما أضمر عامله على شريطة التفسير): " اعلم أن هذا الضرب يتجاذبه الابتداء والخبر، والفعل والفاعل، فإذا قلت: زيداً ضربته، فإنه

⁻² الخصائص: 280 / 1

⁻¹ المحتسب: 230 / 1

⁻² شرح المفصل: 74 / 1

يجوز في (زيد) وما كان مثله أبداً وجهان: الرفع والنصب، فالرفع بالابتداء والجملة بعده الخبر، وجاز رفعه لاشتغال الفعل عنه بضميره، وهو الهاء في (ضربته)، ولولا الهاء لم يجز رفعه لوقوع الفعل عليه... وإذا ضعف النصب قوي الرفع، فإذا الرفع في (زيدٌ لقيت أخاه) أقوى من الرفع في (زيدٌ مررت به)، والرفع في قولك (زيدٌ مررت به) أقوى من الرفع في قولك (زيداً ضربته)، قال سيبويه: النصب عربيٌّ جيد، والرفع أجود منه، يعني أن النصب في (زيداً ضربته) عربيٌّ فصيح في كلام العرب، والرفع أجود لأن الرفع لا يفتقر إلى إضمار ولا تقدير محذوف؛ والنصب يفتقر إلى إضمار فعل وفاعل فاعرفه. " (1) فالرفع، كما هو رأي سيبويه، أجود من النصب، وهذه الجودة يقصد بها أن هذا النمط من التراكيب يكثر اطراده في التخاطب باللسان العربي.

ونجد لدى المحدثين من يؤيد هذا المذهب، ففي معرض كلامه عن الرتبة في الجملة في ضوء اللسانيات المعاصرة، يقول الدكتور تمام حسان: " .. وأما الرتبة فهي في نظر تشومسكي من خصائص البنية السطحية، ولكنها غير واردة بالنسبة للعميقة... أضف إلى ذلك أن ما يكون مفعولاً في البنية السطحية قد يكون فاعلاً منطقياً.. فإذا كان لدينا جملة مثل (استعظمتُ فلاناً) على رغم كونه مفعولاً في اللفظ، فهو فاعل في المعنى، لأن المعنى العميق: جعلني فلانٌ أحسنَ عظمته " (2) فهذا المعنى العميق، كما يقول الدكتور تمام، هو معنى منطقي وليس بمعنى

¹ - شرح المفصل: 31 / 2 - 32

² - د/ تمام حسان: تعليم النحو بين النظرية والتطبيق: مقال منشور بمجلة (المناهل) - العدد 7

نحوي، أما من جهة المعنى النحوي فلفظ (فلان) مفعول به، وهو مستفاد من العلاقة بين عناصر التركيب. وهذا التحول بين ظاهر اللفظ نحوياً ومعناه منطقياً هو مما يدخل في النظرية التوليدية التحويلية ضمن ما يسمى بالبنية العميقة والبنية السطحية، كما سبقت الإشارة إليه.

هذه وجهة النحاة في بيان الفرق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وقد كان تركيزنا على قضية تحديد نوع الجملة التي يتقدم فيها المسند إليه، ويكون المسند فيها فعلاً. ذلك أن ما سوى ذلك من أنماط الجملة الاسمية أو الفعلية ليس محل جدل واختلاف، إلا ما كان منه في جانب العمل والإعراب، وهو ليس موضوعنا في هذا الباب.

وأما تقسيم الجملة عند النحاة فلا يخرج في الأصل على الفعلية والاسمية. وهذا مذهب جمهور النحاة؛ وقد أضاف الزمخشري قسمين آخرين هما: الجملة الشرطية والجملة الظرفية، ليجعل الجملة بذلك أربعة أقسام، إذ يقول: " والجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية، وذلك: زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكر إن تعطه يشكره، وخالد في الدار " (1)

أما ابن هشام فقد جعل الجملة ثلاثة أقسام: اسمية وفعلية وظرفية. " فالاسمية هي التي صدرها اسم: كزيد قائم، وهيئات الحقيق، وقائم الزيدان، عند من جوزه، وهو الأخفش والكوفيون؛ والفعلية هي التي صدرها فعل: ك: (قام زيد، وضرب اللص، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً، ويقوم زيد، وقم.) والظرفية هي

المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: (أعندك زيد؟ وأفي الدار زيد؟) إذا قدّرت زيدا فاعلاً بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما. ومثل الزمخشري لذلك بـ: في الدار، من قولك: زيد في الدار، وهو مبني على أنّ الاستقرار المقدر فعلٌ لا اسم، وعلى أنه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه. وزاد الزمخشري وغيره: الجملة الشرطية، والصواب أنها من قبيل الفعلية... " (1)

فابن هشام يجعل الجملة الشرطية نمطاً من أنماط الجملة الفعلية، إذ المعتبر عنده هو صدر الجملة، ولا عبء بما تقدّم عليها من الحروف.

ومذهب الجمهور في هذه القضية هو الراجح، وهو ما نأنس له ونأخذ به، وهو ما عليه الاتفاق والإجماع بين الباحثين، على الرغم من وجود من يزعم أنّ الجملة الشرطية والظرفية مستقلتان، ولا سيما الجملة الشرطية. كما أنّ بعض المحدثين جاء بتقسيمات جديدة تعددت فيها أنواع الجمل، وذلك انطلاقاً من تعدد أقسام الكلم، غير أنّ هذا التقسيم عليه عدة مأخذ.

إنّ القدماء لم يجانبوا الصواب عندما اقتصروا على النوعين المذكورين للجملة. ذلك أنّ البقية إنما هي أنماط مختلفة للنوعين الرئيسيين السابقين. ولقد استعمل النحاة الأوائل كلّ هذه الأنماط في تطبيقاتهم، لكنهم لم يجعلوا كلّ منها جملة قائمة بذاتها، لأنّ هذا التفريع يوقّع الدارس في إشكالات عديدة أثناء التحليل.

¹ - ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة

وبناء على ما بيّنّا فإنّ الجملة الشرطية تُعدّ نمطاً من أنماط الجملة الاسمية أو الفعلية. فيكون لدينا إذاً: الجملة الشرطية الاسمية والجملة الشرطية الفعلية. ومثال الأولى قول المتنبي : [من البسيط]

لولا المشقة ساد الناس كلّهم ** الجود يُقفر والإقدام قتال

إذ الجملة بعد أداة الشرط هي جملة اسمية في الأصل حُذف خبرها. ومثال الثانية قول الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا... (الآية) ﴾ [الحجرات / 6] هذا مع حروف الشرط وأدواته..

أما إذا كانت الجملة الشرطية مصدرّة بأسماء الشرط، فإنّ كان اسم الشرط لمسمّى عاقل أو غير عاقل، كما في (مَنْ و ما و مهما) فالجملة الشرطية اسمية، ومنه قول المتنبي : [من الخفيف]

مَنْ يَهِنْ يسهل الهوان عليه ** ما لجرح بميتٍ إيلاّم

وإنّ كان اسم الشرط منقولاً عن الظرفية أو الحالية – مثلاً - للدلالة على الشرط، فالجملة الشرطية عندئذ فعلية لأنّ ما يأتي بعد هذه الأسماء يكون فعلاً في الغالب، وذلك لأنّ أداة الشرط ههنا ليست على أصلها، إذ أصلها ما وُضِعَتْ للدلالة عليه كالمكان والزمان والحال وغير ذلك. ومثال ذلك قول أبي تمام: [من الطويل]

متى تأتیه تعشو إلى ضوء ناره ** تجذّ خير نار عندها خير مُؤقّد

وأما الثانية ، أعني الجملة الشرطية الفعلية ، فهي كل جملة فعلية سبقت بحرف من حروف الشرط، إذ لا تأثير للحرف على نوع الجملة. ومن ذلك مثلاً،

قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ جُنَحُوا لِلْسَّلَامِ فَأَجْزَحْ لَهَا ﴾ [الأنفال/ من الآية 61] وأمثلة ذلك من الشعر كثيرة. والجمل من هذا النمط هي جمل فعلية، فعلها يكون ماضياً أو مضارعاً.

والخلاصة أنّ الجملة الشرطية ما هي في الأصل إلا جملة فعلية أو اسمية حدث فيها ما يسمّى في النظرية التوليدية التحويلية بعملية التحويل، إلا أنه تحويل على مستوى الجملة لا على مستوى المفردات. وقد أدّى هذا التحويل إلى نمط مختلف عن الأصل. وهذا النمط هو ما يسمى عند النحاة بالجملة الشرطية. وبهذا يمكن القول بأنّ الجملة الشرطية هي فرع عن الأصل الذي تمثله الجملة الاسمية أو الفعلية. وما التحويل إلا تفريع عن الأصل الواحد..

وعلى هذا يكون تحديد النحاة للجملة بناءً على ما تبدأ به تحديداً لفظياً علمياً في حقيقته، يجعل الجملة في الأصل نوعين، ويتفرع عنهما أنماط أخرى بحسب ما تقتضيه ظروف التخاطب والتواصل من أشكال التعبير.. وهذا المنهج (أي: الانطلاق من الأصل إلى الفرع) هو مما تقتضيه الدراسة النحوية، وفق منهج علمي منظم يسهّل على الدارس تعامله مع اللغة وفهمه لها، واستعماله لها بما يحقق أغراضه ومقاصده، ولا سيما في المراحل التعليمية..

غير أنّ هذا لا يمنع، كما قلنا، من تعميق البحث والدراسة انطلاقاً من هذا الأصل إلى فروع أخرى متعددة في المراحل اللاحقة بحسب ما تقتضيه الدراسة، وهو الأنسب -كما يرى الدكتور محمود أحمد نحلة - إذ ينبغي " استخدام أقلّ قدر

من الرموز لإيضاح أكبر قدر من المادة اللغوية، وهو أمر يطالب به اللغويون المحدثون، أما التحليل التفصيلي للأنماط فسيأتي بعد الانتهاء من سردها.."(1)

بل إن هذا المنهج المتمثل في الانطلاق من الأصل إلى الفرع يفتح المجال لمواصلة البحث وتوسيعه في مختلف الأبواب والمسائل النحوية واللغوية وغيرها، من غير أن يتم إهمال جانب المعنى والدلالة، فالذي نريده إنما هو سلوك المنهج اللفظي للوصول إلى دراسة المعنى وتحليله، عندما يتعلق الأمر بالقضايا اللغوية ذات الطابع العلمي، ومنها القضايا النحوية على الخصوص.

الإسناد الاسمي والإسناد الفعلي :

إذا كان النحاة قد أمعنوا في هذه القضية الجدلية بدافع النظر في أحوالها الإعرابية، فإنّ البلاغيين لم ينشغلوا بهذا الجدل النحوي، وإنما كانت وجهتهم إلى أحوال الجملة والإسناد وما يستفاد من الأوضاع المتغيرة للمسند والمسند إليه من جهة المعاني والأغراض البلاغية. فهم عندما ميّزوا بين نوعين من الإسناد، من جهة الفعلية والاسمية، إنما كان اهتمامهم بما يترتب من المعاني على كل منهما. فالإسناد الاسمي يفيد عندهم ثبوت الحكم للمسند إليه وحسب من غير تجدد واستمرار لهذا الحكم، لأنّ الثبوت من خصائص الاسم.

أما الإسناد الفعلي فيفيد - إلى جانب ثبوت الحكم للمسند إليه تجدد هذا الحكم شيئاً بعد شيء.. فإذا قلنا (زيد منطلق) فقد أثبتنا الانطلاق لزيد من غير

¹⁻ د. محمود أحمد نخلة : نظام الجملة في شعر المعلقات . دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية 1988.

تجدد.. أمّا إذا قلنا (زيد ينطلق) فهذا يدلّ على أنّ الانطلاق يقع من زيد متجدداً شيئاً بعد شيء. أي أنّ فعل الانطلاق يقع مرة بعد أخرى. وهذا التجدد في الإسناد الفعلي يتأتّى له من دلالة الفعل الزمنية. إذّ المعلوم أنّ الزمن جزء من الفعل إلى جانب الحدث.

ونجد الجرجاني قبل أن يتكلم عن الإسناد الفعلي والإسناد الاسمي، يجعل الخبر قسمين: قسماً يُعَدّ جزءاً من الجملة، وهو خبر المبتدأ؛ وقسماً لا يُعَدّ جزءاً من الجملة وإنما هو زيادة في خبر سابق له، كما هو الشأن في الحال، مثلاً، ففي قولنا: (جاءني زيدٌ ركباً) يكون الخبر الأول هو خبر المبتدأ (زيد) والخبر الثاني هو الحال (ركباً).

وبعد ذلك يقول الجرجاني في الفرق والتمييز بين الإخبار باستعمال الاسم والإخبار باستعمال الفعل: " .. فالذي يليه من فروق الخبر هو الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم، وبينه إذا كان بالفعل؛ وهو فرق لطيف تمسّ الحاجة في علم البلاغة إليه. وبيانه أنّ موضوع الاسم على أن يُثَبَّت به المعنى للشيء، من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء. وأمّا الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء؛ فإذا قلت: (زيد منطلق) فقد أثبتّ الانطلاق فعلاً له من غير أن تجعله يتجدد ويحدّث منه شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: (زيد طويل وعمره قصير) فكما لا يُقصد ههنا أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدّث، بل توجبهما وتثبتهما فقط، وتقتضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرض في قولك: (زيد منطلق) لأكثر من إثباته لزيد. وأمّا الفعل، فإنه يُقصد فيه ذلك. فإذا قلت: (زيدٌ ها هو ذا ينطلق) فقد زعمت أنّ الانطلاق يقع منه جزءاً

فجزءاً، وجعلته يزاوله ويزجيه. وإن شئت تحسّ الفرق بينهما، من حيث يَلطّف، فتأمل هذا البيت: (1) [البيسط]

لا يَألف الدرهم المضروب صرّتنا ** لكنْ يمرّ عليها وهو منطلق

هذا هو الحسن اللائق بالمعنى، ولو قلّته بالفعل: (لكنْ يمرّ عليها وهو ينطلق) لم يحسُنْ.. "(2) غير أنّ الجرجاني لم يعقب على ما في هذا البيت من معنى بما يكفي لإيضاح دلالة الإخبار فيه بالاسم دون الفعل، ولعله ترك ذلك لما فيه من تعدّد احتمالات الدلالة، وربّما كان ذلك لشغله عنه بما بعده ممّا يزيد الفكرة وضوحاً. ولو أردنا أن نستكشف أوجه المعنى في هذا البيت، من خلال نوع الخبر فيه لتبدّى لنا معنيان مختلفان:

أولهما أن يكون مراد الشاعر بقوله (منطلق) ثبوت حال فقرهم وحاجتهم، ودوامهم على هذه الحال، بسبب عدم بقاء الدراهم في صرّتهم. وقد يكون مراده ثبوت حال عدم ألفة الدراهم لصرّتهم، ودوام هذه الحال من غير أن تتغيّر إلى حال أخرى. وهذان المعنيان متصلان أحدهما بالآخر.

1 - هذا البيت للشاعر النضر بن جوية، وقيل: جوية بن النضر، من شعراء الحماسة، وقيل إنه قاله مخاطباً امرأة تسمّى (طريفة) كانت تلومه على سخائه. (ينظر البيت في: معاهد التنصيص للعباسي: 207/1، وفي شرح التبريزي: 126/4، وفي دلائل الإعجاز للجرجاني: ص 201). وقبل هذا البيت جاء قوله:

قالت طريفة ما تبقى دراهمنا ** وما بنا سرف فيها ولا خرّق

إنّا إذا اجتمعنا يوماً دراهمنا ** ظلّت إلى طرُق المعروف تستبق . 060

1 - دلائل الإعجاز: ص 200 - 201

وثمة معنى آخر على نقيض ذلك، يمكن أن يستفاد من سياق البيت، وهو أن صفة الفقر ثابتة ومتجددة لهم كذلك مرة بعد أخرى، إذ كلما كسبوا درهماً صرفوه وآثروا به غيرهم على أنفسهم، فيكون قوله (منطلق) دالاً أيضاً على هذا الثبوت والتجدد، وهو ما كان ينبغي أن يكون للفعل. وبذلك نخلص إلى أن الإخبار بالاسم يمكن أيضاً أن يدلّ على التجدد، ويتم تحديد ذلك انطلاقاً من السياق وقرائن الكلام. ولعلّ مما يؤيد ذلك أن لفظ (منطلق) - وهو صفة - من مشتقات الفعل وأشباهه التي تنوب عنه، فجاز أن يحلّ محلّ فعله في دلالاته على التجدد.

ومهما يكن من أمر فلقد بيّن الجرجاني في باب الإثبات ما للإخبار بالاسم والإخبار بالفعل من قيمة بلاغية ودلالية، كما بيّن أنه يتمّ وفق مقصد المتكلم واختياره. فالإخبار بالاسم يدلّ على مجرد الإثبات، أي: إثبات المعنى مرة واحدة من غير تجدد؛ أمّا الإخبار بالفعل فيدلّ، زيادة على إثبات المعنى، تجدد حصول الفعل مرة بعد أخرى. وفكرة تجدد المعنى بتجدد الهيئة هي ما يتميز به الفعل عن الاسم الذي يدلّ على هيئة ثابتة. وهذا التجدد مرجعه إلى ما يتضمّنه الفعل من الدلالة على الحدث المقرون بالزمن، ولا سيما الفعل المضارع التي يتجلّى فيه هذا التجدد أكثر. ولفظ الاسم عند الجرجاني هنا يشمل كلّ ما دخل تحت الاسمية من الصفات وغيرها..

ويزيد الجرجاني هذه الفكرة إيضاحاً من خلال قوله تعالى: ﴿ وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ﴾ [الكهف/ من الآية 18] فيقول: "... إنّ أحداً لا يشكّ في امتناع الفعل ههنا؛ وأنّ قولنا: (كلبهم يبسط ذراعيه) لا يؤدّي الغرض. وليس ذلك إلا لأنّ الفعل يقتضي مزاولة وتجدد الصفة في الوقت؛ ويقتضي الاسم ثبوت الصفة

وحصولها، من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية فعل، ومعنى يحدث شيئاً فشيئاً... فالغرض إذا تأدية هيئة الكلب..ومتى اعتبرت الحال في الصفات المشبهة وجدت الفرق ظاهراً بيناً، ولم يعترضك الشك في أن أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه... فأمّا وأنت تحدث عن هيئة ثابتة وعن شيء قد استقر طوله، ولم يكن ثمة تزايد وتجدد، فلا يصلح فيه إلا الاسم. أعني أنك كما وجدت لاسم يقع حيث لا يصلح الفعل مكانه، كذلك تجد الفعل يقع ثم لا يصلح الاسم مكانه، ولا يؤدي ما كان يؤديه.."(1)

هكذا يعالج الجرجاني هذه المسألة من وجهة بلاغية فنية، إذ قال " وهو فرق لطيف تمس الحاجة في علم البلاغة إليه." فهو يتكلم عن مقصد المتكلم ومراده في الإخبار بالاسم أو الفعل بحسب ما يرمي إليه من كلامه. والدليل على ذلك أن الجرجاني يركز ههنا. على الفعل الذي يكون في نهاية التركيب حيث يتحصل المعنى ويتضح المقصود من الكلام، أي أنه يركز على المسند في الجملة، باعتباره أساساً يبنى عليه المعنى، وتحصل به الفائدة الكلية من التبليغ.

والعناية بالمسند في الجملة هي ممّا عني به النحاة قديماً وحديثاً، وكلام الجرجاني الذي سقناه آنفاً في باب الإخبار بالاسم والفعل من أقوى الدلالات على ذلك، إذ يجعل المسند (خبر المبتدأ) الخبر الأول الذي هو أصل الإفادة، وهذا يعني أن عدم إيراده في الجملة يخل بالمعنى، بل إن التبليغ والتواصل لا يتم بدونه، فهو جزء من الجملة، ولا يتم معناها إلا به. أمّا الخبر الثاني (وهو ما لا يكون مسنداً) كالحال، مثلاً، فإنه ليس جزءاً من الجملة، وعدم إيراده فيها لا يعطل

التبليغ والتفاهم، ولذلك سمّاه النحاة (فضلة) وسمّوا العناصر الأساسية في الجملة (عُمدة) لأنّ الاستغناء عنها يؤدي إلى تعطل التفاهم بسبب ما يحدث من نقص وغموض في المعنى.

ونجد بعض المحدثين (1) يجعل مدار الجملة كلها على المسند، فعلى أساسه يتحدد نوع الجملة إن كانت اسمية أم فعلية، إذ الفعلية ما كان المسند فيها دالاً على التجدد والحدوث مرة بعد أخرى، وتلك هي سمة الفعل.

أمّا الاسمية فهي ما كان المسند فيها دالاً على الثبات والدوام، وتلك هي سمة الأسماء والصفات. وذلك " كون الإسناد في البناء على الفعل المبتدأ به - وإن تأخر - علاقة بنائية لاسم منصوب بُني على فعل متعدّد الحدّ في موضعه التقدّم، فإن تأخر كان خروجاً على حدّ الكلام الذي جرى عليه الاستعمال العربي، ولكن ذلك التأخير لا يبطل عمله، كما أنّ إضمار هذا الفعل المبني ما بعده عليه كإظهاره من حيث العمل النحوي، إذ للفعل في العربية قوة تسيغ للمتعدّي منه أن يُبْنَى ما بعده عليه نصباً، وهذه القوة التي تحدث عنها سيبويه تماثل ما ذهب إليه المستشرقون الألمان في أحدث نظرياتهم عن إمكانات القوة في الفعل في الجملة النحوية.. " (2) غير أنّه لا سبيل إلى الفصل بين ركني الإسناد، فهما متحدان متكاملان يبني كل منهما على الآخر.

1- ينظر مثلاً: الدكتور مهدي المخزومي: في النحو العربي: قواعد وتطبيق 86063 وما يليها.

2- مؤلف الإسناد، أ. كان، الحملة عند سيبويه: ص9

• المصادر والمراجع :

- الجرجاني (عبد القاهر) : دلائل الإعجاز : تحقيق الدكتور ياسين الأيوبي- المكتبة العصرية- صيدا - بيروت - الطبعة الأولى (1421 هـ / 2000 م) .
- ابن جني (أبو الفتح عثمان) : الخصائص : بتحقيق محمد علي النجار – دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان.
- الحمصي (د/ محمد طاهر) : من نحو المباني إلى نحو العاني (بحث في الجملة وأركانها) – دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع – دمشق/ ط 1 (1424 هـ / 2003 م)
- – دك الباب (د/ جعفر) : الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني – مطبعة الجبل – دمشق/ ط 1 (1400 هـ / 1980 م)
- دمشقية (د/ عفيف) : المنطلقات التأسيسية والفنية في النحو العربي: معهد الإنماء العربي- لبنان-بيروت - الطبعة الأولى (1978م)
- راضي (د/ عبد الحكيم) : نصوص بلاغية من مباحث المعاني: (د.ط) القاهرة (1996 م)
- الزغبى (محمد الدسوقي) : مفهوم الإسناد وأركان الجملة عند سيبويه (دراسة منهجية في النحو العربي) : رسالة دكتوراه من كلية الآداب – جامعة عين شمس (1984 م)
- سلامة (د/ إبراهيم) : بلاغة أرسطو بين العرب واليونان- مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة / ط 2 (1952 م)
- سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر) : الكتاب : تحقيق : عبد السلام هارون- طبعة أولى - مكتبة الخانجي – القاهرة
- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن) : المزهري في علوم اللغة وأنواعها: طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (د.ت)

- الشجراوي (د/ عزام عمر): الفكر البلاغي عند النحويين: دار البشير – عمان – الأردن (2002)
- المبرد (أبو العباس) : المقتضب: تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة (1415 هـ / 1994 م)
- المخزومي (د/ مهدي) : في النحو العربي: نقد وتوجيه : منشورات الكتب العصرية – صيدا – بيروت - ط1 (1964 م)
- مطلوب (د/ أحمد): أساليب بلاغية : وكالة المطبوعات – الكويت – ط 1 (1980 م)
- المعرفة : مجلة ثقافية شهرية / سوريا: العدد: 178- كانون الأول (1976 م)
- العشبي (بشيرة علي فرج): أثر المعنى النحوي في تفسير القرآن الكريم بالرأي: منشورات جامعة قازيوس – بنغازي – ليبيا / الطبعة الأولى (1999 م)
- ناصف (د/ مصطفى): اللغة بين البلاغة والأسلوبية : النادي الأدبي الثقافي بجدة – العربية السعودية (1409 هـ/ 1989 م)
- نخلة (د. محمود أحمد) : نظام الجملة في شعر المعلقات . دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية . (1991)
- ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت (1416 هـ / 1996 م)
- ابن يعيش (موفق الدين): شرح المفصل : عالم الكتب – بيروت - مكتبة المتنبي - القاهرة (دت) 1- شرح المفصل: 2 / 31 - 32
- مجلة (المناهل) – العدد 7 – المغرب (1976 م)

